هيئة الأوراق المالية والسلع
SECURITIES & COMMODITIES AUTHORITY
الإمارات العربية المتحدة
أوراق مالية
نوفمبر - ٢٠١٠م / ذو الحجة-١٤٣١هـ
العدد الخامس

صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد يتسلم درع هيئة الأوراق المالية والسلع

كرمت هيئة الأوراق المالية والسلع صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي «رعاه الله»، تقديراً من الهيئة لتوجيهات ورعاية سموه لمسيرتها على مدى عشر سنوات مما ساعدها على أداء مهامها الوطنية وتعزيز سلامة واستقرار الأسواق المالية المحلية من خلال وضع الأطر التنظيمية لأسواق المال والسلع في دولة الإمارات بموجب أفضل المعايير الدولية المعتمدة.

وتسلم صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم في قصر الرئاسة، بحضور معالي سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد رئيس مجلس إدارة الهيئة، هدية تذكارية من سعادة عبد الله الطريفي الرئيس التنفيذي للهيئة، الذي قدم الدرع إلى سموه بمناسبة الذكرى العاشرة لميلاد هيئة الأوراق المالية والسلع في الإمارات.

تتمة ص٢

في أول اجتماع له بعد إعلان تشكيله الجديد

مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع يجري تعديلات على نظام الوسطاء

عقد مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع برئاسة معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد، اجتماعه الأول (من الدورة الرابعة للمجلس) بعد صدور قرار تشكيله الجديد من مجلس الوزراء.

ووافق المجلس على تعديل بعض المواد من النظام الخاص بالوسطاء، والضوابط المتعلقة بتنظيم اندماج شركات الوساطة، والآلية والشروط الواجب إتباعها من قبل شركات الوساطة المالية عند فتح فروع لها سواء كانت تلك الفروع تمثّل فروعاً تنفيذية أو تقتصر على تلقي أوامر العملاء فقط، وإلزام شركات الوساطة المالية الراغبة في التداول لحسابها الخاص بالتعاقد مع شركات الحفظ الأمين للأوراق المالية المرخصة من قبل الهيئة.

التفاصيل ص٢

المحتويات

تمديد مهلة اجتياز المرحلة الأولى من برنامج تأهيل الوسطاء حتى نهاية أكتوبر ٢٠١١.....ص٢

معالي سلطان المنصوري يطلع على سير أداء الخطط التشغيلية لـ ٥ جهات حكومية ص٤

فتح باب الترخيص للتداول بالهامش ص٧

معالي/ سلطان المنصوري يترأس اجتماع المجلس الجديد

في أول اجتماع له بعد إعلان تشكيله الجديد

مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع يجري تعديلات على نظام الوسطاء

عقد مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع برئاسة معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد، اجتماعه الأول (من الدورة الرابعة للمجلس) بعد صدور قرار تشكيله الجديد من مجلس الوزراء.

ووافق المجلس على تعديل بعض المواد من النظام الخاص بالوسطاء، والضوابط المتعلقة بتنظيم اندماج شركات الوساطة، والآلية والشروط الواجب إتباعها من قبل شركات الوساطة المالية عند فتح فروع لها سواء كانت تلك الفروع تمثّل فروعاً تنفيذية أو تقتصر على تلقي أوامر العملاء فقط، وإلزام شركات الوساطة المالية الراغبة في التداول لحسابها الخاص بالتعاقد مع شركات الحفظ الأمين للأوراق المالية المرخصة من قبل الهيئة.

وأقر المجلس خلال إجتماعه إضافة تعريفات جديدة على نص المادة ١٠١ من النظام الخاص بالوسطاء، وإضافة مادة جديدة (١٩/مكرر/١) للنظام ذاته بشأن الأحكام المتعلقة في حالات اندماج الوسطاء المرخص لهم بالعمل في الدولة بهدف تنظيم الشروط والضوابط الواجب توافرها لاندماج شركات الوساطة. وبمقتضى التعديل، ومع مراعاة أحكام الاندماج المنصوص عليها في قانون الشركات التجارية، تطبق الأحكام التالية في حالات اندماج الوسطاء المرخص لهم بالعمل في الدولة: أن يكون اندماج شركات الوساطة بطريق الضم أو المزج، ولا ينفذ قرار الدمج إلا بعد الحصول على موافقة الهيئة والسلطة المختصة المنصوص عليها في قانون الشركات التجارية وفقاً للشكل الناتج عن الاندماج. وإذا كان الاندماج بين وسيطين أو أكثر بطريق الضم تعين تقديم الطلب للهيئة مؤيداً بعدة مستندات.

كما وافق المجلس على إضافة نص آخر لنظام الوسطاء المادة (١٩/مكرر) بشأن تنظيم فروع شركات الوساطة، وذلك لتنظيم وتوحيد الشروط والضوابط الواجب توافرها عند فتح فروع شركات الوساطة المالية، سواءً كانت فروعاً تنفيذية أو فروعاً لتلقي الأوامر. وتتضمن المادة الشروط الخاصة بالموافقة على فتح فرع تنفيذي للوسيط. ووافق مجلس إدارة الهيئة ايضا على تخفيض الحد الأدنى لممثلي الوسيط، بحيث يصبح عدد ممثلي الوسيط الذي ستلزم شركات الوساطة بتوفيره إلى (اثنين) فقط بدلا من أربعة.

كما أقر المجلس تعديلا على نص المادة (١٧/مكرر/رابعا/٢) من النظام الخاص بالوسطاء ينص على التعاقد مع جهة مرخصة لمزاولة نشاط الحفظ الأمين لحفظ الأوراق المالية المملوكة للوسيط لديها بحيث تلتزم شركات الوساطة بحفظ أوراقها المالية لدى شركات الحفظ الأمين.

يضم مجلس الإدارة الجديد معالي سلطان بن سعيد المنصوري رئيساً وعضوية كل من سعادة محمد بن علي بن زايد الفلاسي، و سعادة عبد الله سالم الطريفي، وسعادة مبارك راشد المنصوري، وسعادة محمد علي أحمد الظاهري، وسعادة عبد الله بن علي الهاملي، وسعادة بطي خليفة بن درويش الفلاسي.

وأقر المجلس تسمية سعادة محمد بن علي بن زايد الفلاسي نائباً للمجلس، وسعادة/ إبراهيم الزعابي نائب الرئيس التنفيذي لشؤون الترخيص والرقابة والتنفيذ مقرراً، وسعادة/ مريم السويدي نائب الرئيس التنفيذي للشؤون القانونية والإصدار والبحوث منسقاً للمجلس.

صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد يتسلم درع الهيئة

(تتمة المنشور ص١)

من جهة أخرى، تلقى صاحب السمو نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، التقرير السنوي لوزارة الاقتصاد الذي قدمه لسموه معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري الذي، أوجز فحوى التقرير الذي تضمن التعريف بحجم النمو الاقتصادي في الدولة وتطور العلاقات الاقتصادية بين دولة الامارات والدول الشقيقة والصديقة التي تشهد ازدهارا ملحوظا على مستوى القطاعين العام والخاص.

وأعرب معالي سلطان المنصوري عن تقديره البالغ للرعاية الكريمة التي تحظى بها الهيئة من قبل قيادتنا الرشيدة وعلى رأسها صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة «حفظه الله» وأخيه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي «رعاه الله».

وتوجه معالي سلطان المنصوري إلى صاحب السمو نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي بالشكر والامتنان على مكرمة سموه التي سبق أن قررها بمنح هيئة الأوراق المالية والسلع قطعة أرض لبناء مقر فرعي لها في دبي لتتمكن من توسيع رقعة عملها وأداء رسالتها الوطنية على أكمل وجه.

• • •

تمديد مهلة اجتياز المرحلة الأولى من برنامج تأهيل الوسطاء

مددت هيئة الأوراق المالية والسلع المهلة المعطاة لشركات الوساطة باجتياز ٥٠٪ من كادرها الوظيفي المعتمد من الهيئة لاختبارات برنامج التأهيل المهني، حتى نهاية أكتوبر من العام ٢٠١١.

وقال سعادة إبراهيم الزعابي نائب الرئيس التنفيذي لشؤون الرقابة والترخيص والتنفيذ إن الموافقة جاءت بناء على اجتماع اللجنة التنفيذية لمركز التدريب التابع للهيئة برئاسة سعادة عبد الله الطريفي الرئيس التنفيذي للهيئة، واستجابة من الهيئة لطلبات تقدمت بها بعض شركات الوساطة العاملة بأسواق الدولة. وأضاف الزعابي أن هيئة الأوراق المالية والسلع أخذت على عاتقها، بالتعاون مع المعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار بالمملكة المتحدة CISI، إعداد برنامج تأهيلي للعاملين في مجال الوساطة؛ بحيث يصب في صالح تطوير مهنة الوساطة ويرتقي بكفاءتها وأدائها، ويكون من شأنه ترسيخ معايير التميّز المهني وضمان سلامة الممارسات المتعلقة بالمعاملات التي تتم في قطاع الأوراق المالية.

وأوضح أن اجتياز البرنامج، الذي أعلنت عنه الهيئة، أصبح متطلباً لازماً، لتجديد الترخيص السنوي للوسيط بحيث يشترط حصوله على شهادة اجتياز البرنامج التأهيلي.

في افتتاح فعاليات الملتقى الخامس لمكاتب وشركات المحاسبة والمراجعة في دول مجلس «التعاون»

معالي سلطان بن سعيد المنصوري:
دولة الإمارات تمثل نموذجاً لتطوير مهنة المحاسبة بهدف دعم البنية الاستثمارية

أكد معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد/ رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع أن دولة الإمارات العربية المتحدة تولي أهمية كبيرة لتطوير مهنة المحاسبة ودعمها بالأطر القانونية والإدارية اللازمة لدعم البيئة الاستثمارية. جاء ذلك ضمن كلمة افتتاح «الملتقى الخامس لمكاتب وشركات المحاسبة والمراجعة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية» التي القاها نيابة عنه في دبي سعادة عبد الله الطريفي الرئيس التنفيذي للهيئة.

وأشار معالي سلطان المنصوري – في كلمة افتتاح الملتقى الذي تنظمه هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية برعاية معالي وزير الاقتصاد– إلى أن الوزارة تحرص بصورة دائمة على دعم أداء مهنة المحاسبة والمراجعة من خلال إدارة مدققي الحسابات التي تتولى تنفيذ أحكام القانون الاتحادي رقم ٢٢/ ٩٥ في شأن تنظيم مهنة مدققي الحسابات ولائحته التنفيذية، وتقوم الإدارة بالقيد والتجديد والتأشير لمزاولي مهنة المحاسبة والمراجعة وفق أرقى المعايير الدولية المتبعة في هذا المجال.

وأوضح معاليه أن الوزارة تقوم أيضاً بالتنسيق الدائم مع هيئة الأوراق المالية والسلع بتوجيه الشركات للالتزام بمجموعة من الضوابط والإجراءات التي تستهدف الارتقاء بمستوى الشفافية في إدارة الشركات المساهمة العامة وتعزيز مستوى حوكمة الشركات والوصول بها إلى أفضل الممارسات المطبقة عالمياً، حيث أن مهنة المحاسبة تعتبر داعماً رئيسياً لمفهوم حوكمة الشركات خاصة وأنه – في الآونة الأخيرة – ومع تعاظم حجم قطاع الأعمال في العالم وخاصة القطاع المالي وتعدد قطاعاته وشركاته ظهرت الحاجة إلى وضع ضوابط حوكمة فعالة لتحقيق مبادئ الإدارة الرشيدة عن طريق تحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق مساءلة إدارة الشركة، وبالتالي تحقيق الحماية للمساهمين كافة. ولا شك أن تطبيق الضوابط يزيد من ثقة المتعاملين في السوق ويجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، خاصة وأن الدراسات أثبتت هذا في جميع الأسواق التي تطبق حوكمة الشركات، فضلاً عما يحققه ذلك من زيادة المصداقية والشفافية في هذه الأسواق.

وأضاف معاليه أن وزارة الاقتصاد أصدرت مؤخراً تعميماً يتزامن مع موعد انعقاد الجمعيات العمومية للشركات المساهمة الخاصة وذلك حرصا منها على ضرورة مراعاة الأحكام التي نص عليها القانون الاتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ م في شأن الشركات التجارية وتعديلاته. ووفقا للتعميم تم التأكيد على ضرورة الالتزام بالإفصاح والشفافية والعمل على توفير وإتاحة البيانات المالية للشركة والمعلومات المتعلقة بالأمور الجوهرية والقرارات الهامة الخاصة بها لكافة مساهمي الشركة. وكشف معاليه عن أن وزارة الاقتصاد قامت بتطوير مشروع القانون الاتحادي رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٥ بشأن تنظيم مهنة مدققي الحسابات الذي يهدف إلى تعزيز وتطوير البنية الاقتصادية والتنافسية في الدولة من خلال تطوير مهنة تدقيق الحسابات من جميع النواحي ويساهم في تحقيق الإفصاح والشفافية المأمولة من المنشآت العاملة بالدولة، لاسيما أن مكاتب مدققي الحسابات تضطلع بمهمة تدقيق ميزانيات الشركات التجارية، ولذلك فإن قطاع مدققي الحسابات يلعب دوراً حيوياً في إنعاش الاقتصاد، وهذا الأمر يحتم بالضرورة أن يكون قانون مدققي الحسابات مصاغاً على نحو يمكن معه الوقوف على مدى حقيقة ملاءة المشروعات التجارية في الدولة عامة.

ونوه إلى «أن هذا التحول في المفاهيم الدولية لمهنة المحاسبة انعكس على أداء المهنة في دول مجلس التعاون التي تعمل جاهدة على التأقلم مع هذه المتغيرات الجديدة. وأنه من هذا المنطلق نجد أنه من الضروري عقد مثل هذه اللقاءات التي تعمل على تقييم الوضع العام لمهنة المحاسبة والمراجعة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

٨٨٪ نسبة الشركات الملتزمة بتطبيق ضوابط الحوكمة

عززت هيئة الاوراق المالية والسلع إجراءات الشفافية والإفصاح وتبني تطبيق الشركات لإجراءات الحوكمة المتعلقة بقواعد الإدارة الرشيدة والممارسات السليمة للأعمال، من خلال إطلاق سلسلة من الحملات التوعوية لتعزيز الوعي العام بمبادئ الحوكمة لدى الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية.

ويبلغ عدد الشركات التي تخضع لأحكام القرار الوزاري رقم (٥١٨) لسنة ٢٠٠٩ بشأن ضوابط الحوكمة ومعايير الانضباط المؤسسي (٨١) شركة كما يبلغ عدد الشركات غير المعنية بتطبيق أحكام هذا القرار (٤٨) شركة وهي شركات الاستثمار والبنوك والمصارف وشركات التمويل والشركات الأجنبية المدرجة في الأسواق المالية بالدولة وبلغ عدد الشركات التي التزمت بتزويد الهيئة بمتطلبات تطبيق ضوابط الحوكمة حتى نهاية أكتوبر (٧١) شركة بنسبة ٨٨٪ من إجمالي الشركات المعنية بالتطبيق، كما بلغ عدد الشركات التي لم تلتزم بتزويد الهيئة بمتطلبات تطبيق ضوابط الحوكمة حتى تاريخه (١٠) شركات بنسبة ١٢٪.

وتراقب إدارة الهيئة عن كثب مدى التزام الشركات وامتثالها لتطبيق ضوابط الحوكمة ومعايير الانضباط المؤسسي.وسيقوم فريق متخصص من الهيئة خلال الفترة القادمة بزيارة الشركات للإطلاع على ما تم تطبيقه خاصة فيما يتعلق بنظام الرقابة الداخلية بالشركة وآلية عمل لجان المجلس وغيرها من الأمور ذات الصلة بالحوكمة.

معالي سلطان المنصوري يطلع على سير أداء الخطط التشغيلية لـــ ٥ جهات حكومية

اطلع معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد على سير أداء الخطط التشغيلية للجهات الخمس المشاركة ضمن فعاليات «البرنامج التنفيذي للقيادات العليا في بعض الجهات الحكومية» التابعة لإشراف معالي وزير الاقتصاد.

وأكد معاليه على أهمية الالتزام بمحددات الخطة ومبادراتها، وتيسير كل السبل من أجل تحقيق أفضل معدلات أداء لها، كما ناقش معاليه الخطط الاستراتيجية للأعوام (٢٠١١-٢٠١٣م) للجهات المشاركة ووجه بضرورة أن تمثل الأهداف الموضوعة لها نقلة نوعية في الأداء والإنجاز.

جاء ذلك خلال افتتاح معالي سلطان المنصوري لفعاليات البرنامج، الذي يأتي في إطار التوجهات العامة للخطة الاستراتيجية لحكومة دولة الإمارات التي تستهدف الارتقاء بالأداء وتطوير المهارات الفنية والإدارية للوظائف القيادية بالجهات الحكومية، ويندرج ضمن الرؤية العامة لبرنامج الشيخ خليفة للأداء الحكومي المتميز، وشارك فيه إلى جانب وزارة الاقتصاد كل من هيئة الأوراق المالية والسلع ومركز الإحصاء وهيئة التأمين وهيئة الطيران المدني.

وخلال كلمة ألقاها لدى افتتاح الفعالية التي أقيمت لمدة يومين في فندق جبل علي بدبي، طالب المنصوري المشاركين بتحقيق أقصى استفادة من البرنامج، الذي نظمته الوزارة، والعمل على تحقيق المزيد من تبادل الخبرات والتجارب بما يساهم في تفعيل الدور الوطني المنوط بهذه الجهات في خدمة دولة الإمارات تحت القيادة الرشيدة لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة (حفظه الله) وأخيه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي (رعاه الله).

وقال معالي سلطان المنصوري أن هذا البرنامج يمثل نموذجاً متميزاً للمبادرات الإبداعية أخذاً في الاعتبار الدور الذي يمكن أن يؤديه في تطوير الأداء وتعزيز سبل التواصل بين الجهات الاتحادية المشاركة فيه، بما يساهم في توطيد العلاقات بين هذه الجهات، وتوسيع نطاق تبادل الخبرات فيما بينها، والعمل على تطوير خطتها الإستراتيجية للأعوام ٢٠١١-٢٠١٣م، فضلاً عن تعزيز مبادرات تنمية وتطوير أداء القيادات في هذه الجهات.

ولفت إلى أن البرنامج يعمل على تعزيز سبل التواصل بين الجهات المشاركة بهدف تعزيز فعالية الأداء فيها. شارك في البرنامج كل من سعادة محمد عبد العزيز الشحي مدير عام وزارة الاقتصاد، وسعادة عبد الله الطريفي الرئيس التنفيذي لهيئة الأوراق المالية والسلع، وسعادة عبد السلام منقوش آل علي مدير عام هيئة التأمين، وسعادة راشد خميس السويدي مدير عام مركز الإحصاء، وسعادة سيف محمد السويدي مدير عام هيئة الطيران المدني، وسعادة فاطمة اسحاق العوضي نائب المدير العام لهيئة التأمين، وسعادة/ حميد علي بن بطي المدير التنفيذي للشؤون التجارية ووزارة الاقتصاد، وعبد الله سلطان الشامسي مستشار الشؤون الصناعية، ومحمد صالح شلواح المدير التنفيذي لشؤون السياسات الاقتصادية، ومن هيئة الأوراق المالية والسلع كل من إبراهيم عبيد الزعابي نائب الرئيس التنفيذي لشؤون الترخيص والرقابة والتنفيذ، ومحمد خليفة الحضري نائب الرئيس التنفيذي للخدمات المؤسسية والمساندة، ومريم بطي السويدي نائب الرئيس التنفيذي للشؤون القانونية والإصدار والبحوث، وعمر بن غالب نائب المدير العام لهيئة الطيران المدني.

وفد عماني يطلع على أساليب التحليل المالي وتقييم وإدارة المخاطر في الهيئة

استقبلت هيئة الأوراق المالية والسلع وفداً من موظفي الهيئة العامة لسوق المال بسلطنة عُمان، وذلك في إطار تفعيل مذكرة التفاهم الموقعة بين الهيئتين.

والتقى الوفد الزائر بعدد من الخبراء والمستشارين بالهيئة، واطلع خلال الزيارة على الأساليب والأدوات المستخدمة لأغراض التحليل المالي وإدارة المخاطر.

وأشاد الوفد الزائر بتجربة هيئة الأوراق المالية التي وصلت إلى مرحلة متطورة في مجال الإشراف والرقابة على الأسواق المالية، وتعزيز الممارسة السليمة بين المتعاملين في الأسواق المالية، وضمان التطور المنظم لسوق الأوراق المالية والسلع بشكل عادل وفعال تماشياً مع الأغراض الاقتصادية وأغراض التطوير للدولة. وامتد برنامج الزيارة مدة أسبوع، اطلع خلالها الوفد على الإطار العام للعمل في إدارة البحوث والتطوير بصفة عامة وقسم البحوث والتحليل المالي بصفة خاصة؛ حيث تم إلقاء الضوء على مصادر المعلومات والبيانات. وتناول العرض الهدف من التحليل المالي والجهات والإدارات المعنية والمستفيدة من هذا التحليل، مع الأخذ في الاعتبار الجوانب المتعلقة بالاهتمام النوعي والكيفي وبما يخدم الغرض المستهدف من التحليل المالي بصفة عامة ويمثل قيمة مضافة لكل جهة مستفيدة على حدة.

وزار الوفد وحدة تقييم وإدارة المخاطر بالهيئة استمع خلالها إلى شرح للدور الذي تقوم به الوحدة، تضمن توضيحاً لأهمية التحليل المالي للشركات في تحديد مخاطر السوق فضلاً عن توضيح أهم مؤشرات الأداء المالي للشركات التي تحدد المخاطر، كما اطلع الوفد على كيفية إعداد التقارير.

اجتماع رؤساء هيئات الأسواق المالية بدول «التعاون» يبحث مشروع الإمارات حول النظام الموحد لإدراج الأسهم في الأسواق المالية

شاركت هيئة الأوراق المالية والسلع في الاجتماع الثاني لرؤساء هيئات الأسواق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي الذي عقد في الكويت بوفد ترأسه سعادة عبد الله الطريفي الرئيس التنفيذي للهيئة. ناقش الاجتماع المقترح المقدم من دولة الإمارات العربية المتحدة بشأن «إعادة هيكلة النظم الرقابية المالية»، وذلك إضافة إلى عدد من المقترحات والمواضيع المتعلقة بتكامل الأسواق المالية وتوحيد السياسات والأنظمة المتعلقة بالأسواق المالية في دول مجلس التعاون.

تناول الاجتماع أهم وآخر التطورات في الأسواق المالية بدول المجلس، وعدداً آخر من المقترحات تتعلق بإنشاء مركز لمراقبة الأسواق المالية، وتوقيع مذكرة تفاهم بين الهيئات الرقابية في دول مجلس التعاون، وتنظيم ندوة أو مؤتمر سنوي ترعاه هيئات الأسواق المالية بدول المجلس، كما تم خلال الاجتماع استعراض خطة العمل والبرنامج الزمني لتحقيق المهام التي أوكلت لكل من فريق عمل قواعد التسجيل والإدراج والإفصاح، وفريق عمل الإصدارات الأولية والاكتتابات في الأسواق المالية.

ضم وفد هيئة الأوراق المالية والسلع في عضويته كل من د. عبيد الزعابي مستشار البحوث ومدير إدارة الدراسات والتطوير وعبد اللطيف الشامسي مدير إدارة الشؤون القانونية بالهيئة، ومن المنتظر أن ترفع لجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية (أو من يعادلهم) –بدول مجلس التعاون– توصية بالمقترحات التي أقرتها إلى اللجنة الوزارية لرؤساء

مجالس إدارات الجهات المنظمة للأسواق المالية. ناقش الاجتماع –الذي ضم رؤساء هيئات الأسواق المالية في دول المجلس– مبادرات دولة الإمارات– التي تم إعدادها بتوجيهات معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد رئيس مجلس إدارة الهيئة– والتي تضمنت مقترح إعادة هيكلة النظم الرقابية المالية، وذلك من خلال تشكيل فريق لإجراء دراسة عن «واقع الهيئات الرقابية في دول مجلس التعاون» ورصد التغيرات التي تشهدها الساحة العالمية في مجال الرقابة ودراسة الهياكل المقترحة ومدى ملاءمتها للسمات الخاصة بدول الخليج، واقتراح الهيكل التنظيمي المناسب (من بين نموذجي الجهة الواحدة أو الرقابة الثنائية) وفقاً للمعطيات الحالية والتطورات الدولية، وذلك في ضوء التغيرات التي يشهدها العالم في النظم التشريعية التي تنظّم عمليات الرقابة على القطاعات المالية نتيجة تأثيرات الأزمة المالية العالمية على تلك القطاعات، وأوصت اللجنة بأن تقدم دولة الإمارات ورقة مفصلة عن الموضوع تمهيداً لمناقشتها في الاجتماع المقبل للجنة الذي سيعقد في إبريل المقبل بالإمارات.

> **الهيئة تقترح مشروعاً لإعادة هيكلة النظم الرقابية في دول المجلس**

واطلعت اللجنة على «مشروع النظام الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لإدراج الأسهم في الأسواق المالية» المقدم من هيئة الأوراق المالية والسلع، والذي تضمن إثنى عشر مادة تتعلق بنطاق التطبيق، وشروط الإدراج، وطلبات الإدراج، والنظر في طلبات الإدراج، وتعليق الإدراج، وإلغاء الإدراج، وقد تقرر بحث المشروع خلال الاجتماع القادم على أن تتم مراعاة الملاحظات المقدمة من هيئة سوق المال بالمملكة العربية السعودية في هذا الخصوص. كما ناقش الاجتماع مقترحاً بشأن تنظيم ندوة أو مؤتمر سنوي ترعاه هيئات الأسواق المالية بدول المجلس بحيث يخصص كل عام لمناقشة أحد الموضوعات التي تهم الجهات التشريعية والرقابية بأسواق المال، وتقرر أن يكون ذلك اختياريا حسب رغبة الدول الأعضاء، وقد أبدت الإمارات رغبتها في تنظيم ندوة حول «إعادة هيكلة النظم الرقابية» يُحدّد موعدها لاحقاً بالتنسيق مع الأمانة العامة.

> **الإمارات تستضيف الاجتماع القادم للجنة في أبريل المقبل**

واستعرض الاجتماع المقترح المقدم من سوق الكويت للأوراق المالية تأسيس مركز لمراقبة الأسواق المالية بدول المجلس والآليات المقترحة لإقامة هذا المركز بما يخدم مصالح المستثمرين من مواطني المجلس من خلال إعداد الدراسات المتعلقة بتطورات الأسواق المالية، ورأت اللجنة أن أهداف المركز المقترح تتفق مع مهام وأهداف اللجنة الوزارية الدائمة المشكلة من رؤساء مجالس إدارات الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول المجلس، وأوصت بأن تقوم بتقديم مقترح بجدوى إنشاء مركز المعلومات وكذلك اتحاد البورصات الخليجية.

وتم مناقشة الاقتراح المقدم من هيئة قطر للأسواق المالية بشأن مسودة مشروع مذكرة تفاهم (أو مبادئ) بين الهيئات الرقابية في الدول الأعضاء بهدف دعم الصلات والروابط بين الهيئات الرقابية في دول المجلس، وتوفير إطار عمل موحد للتعاون، ورفع مستوى التفاهم المشترك وإزالة معوقات الاستثمار في الأوراق المالية بين أسواق الدول الأعضاء، واتفق على أن توافي الدول الأعضاء الأمانة العامة بملاحظاتها القانونية والفنية بشأن المقترح قبل نهاية شهر نوفمبر المقبل تمهيداً لعرضه على الاجتماع القادم للجنة، على أن يستفاد من الممارسات الدولية ومذكرة التفاهم الخاصة بمنظمة « ا لأ يو سكو » . كما أقرت اللجنة محضرا الاجتماعين الأول والثاني لكل من فريق عمل قواعد التسجيل والإدراج والإفصاح وفريق عمل الإصدارات الأولية والاكتتابات، والتوصيات وخطة العمل والبرنامج الزمني الذي تضمنه كل من هذه المحاضر.

يذكر أن اجتماع اللجنة الوزارية الذي عقد في الرياض في شهر أبريل الماضي، ناقش سبل تكامل الأسواق المالية والسعي لتوحيد السياسات والأنظمة المتعلقة بها، وذلك في إطار الاهتمام بتطوير تكامل الأسواق المالية بدول المجلس وتوحيد السياسات والأنظمة المتعلقة، وفق ما نصت عليه الاتفاقية الاقتصادية لتفعيل السوق الخليجية المشتركة.

وفد مجلس القيم المنقولة بالمملكة المغربية يطلع على تجربة الهيئة في مجال التنظيم والرقابة الإلكترونية

قام وفد مجلس القيم المنقولة بالمملكة المغربية بزيارة ميدانية لهيئة الأوراق المالية والسلع وذلك للاطلاع على تجربة الهيئة في مجال التنظيم والرقابة على التداولات التي تجري في الأسواق المالية، وقد قام الوفد بالالتقاء بالمسؤولين في الهيئة وإجراء مناقشات مع المختصين بإدارة الرقابة ومتابعة التداولات. وقد تعرف الوفد على الهيكل التنظيمي للهيئة وموقع إدارة الرقابة من الهيكل التنظيمي واساليب الاتصال المؤسسي بين كافة إداراتها، كما اطلع الوفد على نظام الرقابة الإلكترونية المستخدم لدى الهيئة (سمارت). وتطرقت المناقشات إلى التعرف على أساليب التلاعبات التي تجري عادة في مختلف الأسواق المالية وسبل إكتشافها، وذلك بالإضافة إلى الأنظمة والقوانين التي تعالج مثل هذه الخروقات. يذكر أن الهيئة وقعت مذكرة تفاهم مع نظيرتها المغربية لتسهيل تبادل المعلومات بين الهيئتين، والعمل على تعزيز سلامة أسواق الأوراق المالية وأداء الشركات من خلال توفير إطار عمل للتعاون ورفع مستوى التفاهم المشترك.

٧٢ منتسباً من هيئة الأوراق المالية ينجزون برامج تأهيلية لإعداد قيادات الصف الأول والثاني وتمكين الكفاءات المواطنة

أقامت هيئة الأوراق المالية والسلع حفلاً لتكريم منتسبيها الذين أتموا إنجاز ٣ برامج تأهيلية نظمتها الهيئة خلال العام الجاري. وقام سعادة عبدالله الطريفي الرئيس التنفيذي للهيئة بمنح شهادات لـ ٧٢ متدرباً اجتازوا بنجاح متطلبات إنجاز ٣ برامج هي: القيادات التنفيذية، والقيادات الواعدة، وبرنامج «شير».

وتستهدف هذه البرامج تحقيق استراتيجية الحكومة الاتحادية فيما يتعلق بتأهيل وتمكين الكفاءات المواطنة وإعداد الصف الأول والثاني من القيادات المؤهلة.

وقد بلغ عدد المشاركين في برنامج القيادات التنفيذية (الموجه لمدراء الإدارات ورؤساء الأقسام) ١٩ مشاركاً، حصلوا على دورات تدريبية وورش عمل في مجالات وضع الأهداف الاستراتيجية، والإبداع الإداري والفكري، ومهارات الإعلام التنفيذية المتقدمة، والقيادة، واستراتيجيات الأداء الأفضل.

بلغ عدد المشاركين في برنامج القيادات الواعدة الموجه للمستويات الوظيفية التنفيذية والتخصصية والفنية ٢٦ مشاركاً من المواطنين العاملين بالهيئة، وحصلوا على برامج تدريبية في تخطيط وإدارة الوقت، الإبداع الإداري والتفكيري، ووضع الأهداف الإستراتيجية، ومهارات الإعلام والإلقاء والتقديم، والقيادة.

وفي كلمة وجهها للمشاركين في البرامج الثلاثة قال سعادة عبد الله الطريفي إن هيئة الأوراق المالية والسلع تعد في طليعة الجهات والمؤسسات الاتحادية –على مستوى الدولة – التي تنجز برنامجي القيادات التنفيذية والقيادات الواعدة لموظفيها، وذلك وفقاً لخطة الهيئة في إطار استراتيجية الحكومة الاتحادية، وبتوجيهات معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد رئيس مجلس إدارة الهيئة، وقد استغرق تقديم كل من البرنامجين مدة عام كامل، وتميز البرنامجان بتخصيص مرشد مهني وسلوكي mentor لكل مشارك فيهما، وأن ذلك يأتي في سياق مبادرات الهيئة وسعيها المتواصل لتطبيق مفاهيم التميز والإبداع والجودة، وتعميم أفضل الممارسات الإدارية والمهنية، وضمان تطبيق أكثر أساليب العمل كفاءة وتطوراً في المؤسسات الحكومية، في إطار منظومة العمل المتكاملة.

وقد بلغ عدد المتخرجين في برنامج «تمكين الكفاءات المواطنة نحو توطين حقيقي» (شير) ٢٧ خريجاً حصلوا على دورات تدريبية تستهدف تطوير مهارات المتدربين القيادية، والتخصصية، والإدارية، والشخصية، وتلقوا محاضرات في موضوعات دورة حياة الشركات، وأسواق المال، والمتعاملين في الأسواق المالية، وكيفية تداول الأوراق المالية، وأنواع الأوراق المالية المدرجة، والرقابة على الأسواق، والتلاعب في الأسواق، والممارسات النظامية في الأسواق، وحالات غسيل الأموال وعلاقتها بأسواق المال، كما تلقوا تدريباً في عدد من الأسواق المالية في داخل الدولة وخارجها.

وعلى صعيد متصل، استقبل سعادة محمد الحضري نائب الرئيس التنفيذي لشؤون الخدمات المؤسسية والمساندة في الهيئة منتسبي الدفعة الرابعة من برنامج «شير»، الذي يهدف إلى إعداد كفاءات مواطنة للعمل في قطاع الأوراق المالية. وضمت الدفعة الرابعة متدربين من خريجي الجامعات ومؤسسات التعليم العالي بالدولة وعدداً من المؤسسات المالية والاقتصادية، وذلك بعد نجاحهم في اجتياز اختبارات القبول التي تمت لهذا الغرض، ويشار إلى أن البرنامج يأتي تماشياً مع أهداف استراتيجية حكومة دولة الإمارات، التي تسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة لرأس المال البشري، ودعم الشباب وتعزيز دورهم في تنمية المجتمع، واستحداث برامج وخطط عمل واضحة لدعم الموهوبين والمبدعين وتوفير الحوافز لهم.

ويعد برنامج «شير» – وفق الخطتين الإستراتيجية والتشغيلية للهيئة ٢٠٠٨–٢٠١٠– استثماراً طويل المدى في الموارد البشرية المواطنة، بهدف تحقيق أقصى استفادة من مخرجات التعليم من مختلف جامعات الدولة، وصولاً إلى تأهيل الخريجين للالتحاق بالعمل في الهيئة أو لدى الجهات العاملة في قطاع الأوراق المالية والمؤسسات الاقتصادية والاستثمارية.

الطريفي يستعرض وثيقة «مبادئ السلوك المهني وأخلاقيات الوظيفة العامة»

أكد سعادة عبد الله الطريفي الرئيس التنفيذي لهيئة الأوراق المالية والسلع أن الهيئة شرعت في تطبيق القواعد التي تضمنتها وثيقة «مبادئ السلوك المهني وأخلاقيات الوظيفة العامة»، التي اعتمدها مجلس الوزراء برئاسة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي (رعاه الله)، حيث تم وضعها موضع التنفيذ فور صدورها.

وشدد سعادة الطريفي، خلال اللقاء الرمضاني لموظفي الهيئة،على أهمية التزام موظفي الهيئة بهذه المبادئ. ووجه موظفي الهيئة بأهمية الاستيعاب الكامل للمبادئ التي تضمنها قرار مجلس الوزراء بهذا الشأن والتطبيق الدقيق لقواعد السلوك المهني والالتزام بأخلاقيات الوظيفة العامة، منوهاً إلى أن الوثيقة هي بمثابة دليل استرشادي لكافة العاملين بالهيئة، وأنها تنطلق من أن خدمة دولة الإمارات وشعبها شرفٌ وامتيازٌ يعتز ويفخر به الجميع، وتؤكد على أهمية العنصر البشري ودوره الحيوي في الارتقاء بمعدلات التنمية المستدامة بما يتماشى مع ماتضمنته استراتيجية الحكومة الاتحادية، وأن استعراض بنود هذه الوثيقة يظهر التركيز التام على أن يأتي أداء الموظف العام في إطار منظومة من القيم والمبادئ الأخلاقية التي تحكم السلوك المهني والوظيفي لشاغلي الوظائف العامة، بهدف ضبط إيقاع الأداء الحكومي بما ينعكس إيجاباً على أفراد المجتمع ويرتقي بأداء الجهة الاتحادية التي يتبعها ويؤهلها للتنافسية في منظومة الحكومة الاتحادية.

وأكد على وجود تكامل وترابط منهجي بين القواعد التي تضمنها «دليل الموظفين وسياسات الموارد البشرية» بالهيئة والمبادئ التي تضمنتها وثيقة «مبادئ السلوك المهني وأخلاقيات الوظيفة العامة».. مما يؤكد على أن الهيئة تعمل على الأخذ بكل مايساهم في النهوض بأداء كوادرها البشرية والارتقاء بمهاراتهم، وتعميم أفضل الممارسات الإدارية والمهنية، وتطبيق أكثر أساليب العمل كفاءة وتطوراً في كافة المؤسسات الحكومية.

واستعرض الطريفي، من واقع قرار مجلس الوزراء، المبادئ العامة المتعلقة بأخلاقيات الوظيفة العامة والتي تتضمن الالتزام بالمحافظة على الكرامة المهنية للوظائف العامة، وعدم استغلال التأثير المتعلق بالمنصب وتجنب تضارب المصالح، واستخدام الموارد وفقاً للقوانين والأنظمة، وتقيد الموظف بعدم القيام بأي نشاط يؤثر على واجباته ومهامه الوظيفية، والتقيد بالقوانين والأصول المهنية، والتزام الولاء والإخلاص للدولة، لافتاً إلى أن الهيئة كانت في طليعة الجهات الحكومية التي قامت بوضع قواعد ومواثيق أخلاقية تستهدف الحفاظ على شرف المهنة، وأن القيم الأساسية التي تضمنتها الوثيقة تلتقي كذلك في كثير من جوانبها مع القيم الرئيسية التي تضمنتها استراتيجية الهيئة.

الطريفي خلال الإفطار الجماعي مع موظفي الهيئة في رمضان

فتح باب الترخيص للتداول بالهامش

فتحت هيئة الأوراق المالية والسلع باب الترخيص للشركات التي ترغب في التداول بالهامش، وكذلك الترخيص لشركات التحليل المالي، واعتماد المحللين الماليين، وذلك وفق الضوابط والشروط المنصوص عليها في نظامي التداول بالهامش، والاستشارات المالية والتحليل المالي.

ويتم تقديم طلبات الترخيص للتداول بالهامش Margin Trading وفقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٢٥/ر) لسنة ٢٠٠٨ الذي يعرّف التداول بالهامش على أنه «تمويل شركة الوساطة لنسبة من القيمة السوقية للأوراق المالية المسموح بتداولها بالهامش، وذلك بضمان ذات الأوراق المالية أو أي ضمانات أخرى في الحالات الواردة في هذا القرار».

وتتضمن المعلومات والبيانات تحديد مفهوم خدمة التداول بالهامش والمخاطر التي قد يتعرض لها العميل جرّاء ذلك، وتحديد الهامش الأولي وهامش الصيانة وفق النسب المقررة، وتحديد قيمة العمولات والمصاريف والتكاليف المترتبة على العميل مقابل هذه الخدمة، وبيان تفصيلي بالحقوق والالتزامات المترتبة على كل من العميل وشركة الوساطة، وبيان تفصيلي بصلاحيات شركة الوساطة في حال عدم تقيد العميل بأي من التزاماته، وخاصة فيما يتعلق بالتصرف بالأوراق المالية الممولة بالهامش، بما في ذلك حالة عدم اكتتاب العميل بأسهم زيادة رأس المال، والتأكيد على حق العميل في الوفاء بباقي ثمن الأوراق المالية بالحساب في أي وقت، وتعهد العميل بتغذية حساب التداول بالهامش إذا انخفضت نسبة ملكيته عن هامش الصيانة بعد إخطاره من شركة الوساطة، إضافة إلى تحديد طرق إخطار العميل عند انخفاض نسبة ملكيته عن هامش الصيانة.

ووفقاً للقرار رقم ٤٨/ر لسنة ٢٠٠٨ بشأن «الاستشارات المالية والتحليل المالي» فإنه يقصد بالتحليل المالي «المعالجة العلمية المنظمة للبيانات عن وضع وأداء الشركات في الماضي والحاضر والتوقعات المستقبلية لنتائج أعمالها، وللأوراق المالية والسلع وعقود السلع وللاتجاهات السعرية وأحجام التداول بهدف الحصول على معلومات تستخدم في عملية اتخاذ القرارات عند تقديم الاستشارات المالية».

ويتضمن القرار عدة شروط للترخيص لمزاولة مهنة التحليل المالي بحيث يكون طالب الترخيص شخصاً اعتبارياً مؤسساً داخل الدولة ومتخذاً أحد الأشكال المنصوص عليها في القانون الاتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٤م بشأن الشركات التجارية، ومملوكاً بما لا يقل عن ٥١٪ من رأسماله لأشخاص طبيعيين أو اعتباريين متمتعين بجنسية الدولة أو جنسية إحدى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع مراعاة مبدأ المعاملة بالمثل، وأن يكون من ضمن أغراض الشركة مزاولة نشاط الاستشارات المالية والتحليل المالي، وأن يكون العقد مكتوباً باللغة العربية وموثقاً أمام الجهات الرسمية. ووفقاً للقرار يجوز للشركات الأجنبية المرخص لها من قبل هيئات رقابية مماثلة في دولها الترخص لمزاولة نشاط الاستشارات المالية و التحليل المالي بالدولة بشرط أن يكون لديها خبرة لا تقل عن (٥) خمس سنوات وأن يتوافر فيها الشروط المطلوبة وفقاً لنصوص القرار.

كما حدد النظام نفسه شروط اعتماد المحللين الماليين وهي: لا يجوز للمحلل المالي مزاولة عمله لدى الشركة المرخصة قبل اعتماده من الهيئة، وينشأ بالهيئة سجل للمحللين الماليين المعتمدين يقيد فيه أسماؤهم وعناوينهم و أرقام و تواريخ قيدها.

الهيئة توقع ٨ مذكرات تفاهم مع جهات محلية ودولية خلال ٦ أشهر

ضمن الاستراتيجية العامة التي تتبناها هيئة الأوراق المالية والسلع، والتي تتضمن تعزيز التعاون مع الشركاء الاستراتيجيين في الدولة والخارج لدعم عملياتها محليا وخارجيا والارتقاء بمعاييرها المهنية إلى المستويات العالمية، وقعت الهيئة خلال الاشهر الستة الماضية ٨ مذكرات تفاهم مع جهات محلية ودولية.

ووقعت الهيئة مذكرات تفاهم مع كل من كليات التقنية العليا، والمركز الوطني للاحصاء، ودائرة التنمية الاقتصادية بدبي، والمركز الإسلامي الدولي للمصالحة والتحكيم، والمركز الدولي للأنظمة المالية ببريطانيا، والهيئة الأيرلندية للرقابة على الخدمات المالية (المنظم المالي)، وهيئة الأسواق المالية بمقاطعة كويبيك (كندا) ومجلس أسواق المال التركي.

وارتفع عدد الاتفاقيات ومذكرات التفاهم التي وقعتها الهيئة منذ تأسيسها وحتى شهر نوفمبر ٢٠١٠ إلى ٤٩ اتفاقية.

ووقعت الهيئة مذكرة تفاهم مع المركز الوطني للإحصاء، وذلك لتعزيز التعاون بينهما في مجالات جمع البيانات وإدارتها، وعرضها، وتحليلها، بغرض إنشاء قاعدة للبيانات الإحصائية وتطويرها على المستوى الوطني.

وقع المذكرة عن هيئة الأوراق المالية سعادة عبدالله الطريفي الرئيس التنفيذي للهيئة وعن المركز الوطني سعادة راشد خميس السويدي المدير العام للمركز، وذلك بحضور عدد من المسؤولين من الجانبين.

اقتصادية دبي

ووقعت الهيئة مذكرة تفاهم مع دائرة التنمية الاقتصادية في دبي تهدف إلى تنمية وتطوير البيئة الاستثمارية في الدولة من خلال التعاون على تأسيس الشركات المساهمة العامة، وتبسيط وتسهيل وتطوير الإجراءات اللازمة للحصول على التراخيص الخاصة بالشركات العاملة في مجال الأوراق المالية التي تؤسس في الإمارة، والتنسيق في مجال التدريب وتبادل الخبرات والدراسات. وتأتي هذه المبادرة في إطار تعزيز التعاون المشترك بين الطرفين بما يخدم الاقتصاد الوطني للدولة والارتقاء به.

وقع المذكرة في مقر الدائرة بدبي كل من سعادة عبد الله سالم الطريفي وسعادة سامي ظاعن القمزي مدير عام دائرة التنمية الاقتصادية في دبي، وذلك بحضور عدد من المسؤولين من الجانبين.

وبموجب الاتفاق، يتم إنشاء ربط إلكتروني بين الطرفين لإصدار وتجديد الرخص التجارية الخاصة بشركات المساهمة العامة والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية، وتبادل كافة البيانات والمعلومات المتعلقة باجتماع الجمعيات العمومية بإمارة دبي، وتوفير كافة البيانات الخاصة بالإجراءات المتعلقة بإصدار الأوراق المالية من الأسهم وسندات الدين والصكوك الإسلامية، سواء كان ذلك عند التأسيس أو في مراحل لاحقة كزيادات رؤوس الأموال. كما تقوم دائرة التنمية الاقتصادية بالحصول على الموافقة النهائية للهيئة قبل إصدار رخص لشركات المساهمة العامة والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية، واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لوقف النشاط التجاري لهذه الشركات في حدود القانون وبناء على طلب الهيئة.

الجامعة الأميركية في الشارقة

ووقعت الهيئة مذكرة تفاهم مع الجامعة الأميركية في الشارقة، وذلك لتعزيز التعاون بينهما في مجالات مختلفة تتضمن الاستشارات المهنية والدعم والتطوير المؤسسي والبحث العلمي والتنمية البشرية والإدارية والتدريب.

وقع المذكرة عن الهيئة سعادة عبد الله الطريفي وعن الجامعة الأمريكية في الشارقة الدكتور بيتر هيث مدير الجامعة، وذلك بحضور عدد من المسؤولين من الجانبين.

وتتولى الهيئة بموجب المذكرة تدريب طلبة الجامعة من خلال برامج التدريب الصيفي والعملي، كما ستعمل على تسهيل إجراءات البحث العلمي والدراسات الميدانية التي يعدها أعضاء هيئة التدريس وطلبة الجامعة في المجالات ذات العلاقة بعمل الهيئة.

المركز الإسلامي الدولي للمصالحة والتحكيم

ووقعت هيئة الأوراق المالية والسلع والمركز الإسلامي الدولي للمصالحة والتحكيم مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون بينهما في مجال فض المنازعات المتعلقة بالأوراق المالية والسلع، وتكوين شراكة علمية وعملية مميزة. وقعت المذكرة سعادة مريم بطي السويدي نائب الرئيس التنفيذي للشؤون القانونية والإصدار والبحوث في الهيئة وعن المركز الإسلامي الدولي للمصالحة والتحكيم الدكتور عبدالستار الخويلدي.الأمين العام للمركز.

تعزيز التعاون مع كليات التقنية العليا

وقعت الهيئة مذكرة تفاهم مع كليات التقنية العليا، وذلك لتعزيز التعاون والعمل المشترك وتوثيق الروابط بينهما في مجال تطوير القدرات المحلية في قطاع الأوراق المالية والسلع.

وقع الاتفاقية معالي الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان وزير التعليم العالي والبحث العلمي رئيس كليات التقنية العليا ومعالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد رئيس مجلس إدارة الهيئة، وذلك بحضور سعادة عبد الله الطريفي الرئيس التنفيذي للهيئة، والدكتور طيب كمالي مدير كليات التقنية العليا، وعدد من المسؤولين من الجانبين.

وتم الاتفاق على أن تهيئ كليات التقنية العليا لمنتسبي الهيئة الإمكانات والتسهيلات اللازمة لإنجاز برامج تدريبية وتعليمية مختلفة؛ سواء عبر توفير الفصول الدراسية ومختبرات الكمبيوتر والمكتبة أو بإتاحة استخدام المرافق والتقنيات التعليمية المتفق عليها طيلة مدة البرنامج. وأشاد معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري بالدور المتميز لكليات التقنية العليا باعتبارها رافدا أساسيا للتعليم العالي التخصصي بالدولة والسمعة التعليمية المرموقة التي اكتسبتها كمؤسسة رائدة، وذلك بالأخذ في الاعتبار ما حققته من تفوق أكاديمي وتميُّز في برامجها الدراسية.

إطار تعاون مع المركز الدولي للأنظمة المالية ببريطانيا

وقعت هيئة الأوراق المالية والسلع مذكرة تفاهم مع المركز الدولي للأنظمة المالية ICFR بالمملكة المتحدة.

وتهدف المذكرة إلى وضع الأسس والقواعد اللازمة لإيجاد إطار للعمل والتعاون المشترك بينهما، وذلك من خلال تعزيز التنسيق المشترك بين الطرفين واعتماد الوسائل العلمية والاستفادة من البحوث التي يجريها المركز، بما يسهم في تطوير أسواق المال وصناعة الخدمات المالية والاستثمار في دولة الإمارات بوجه عام والارتقاء بالمستويات المهنية للعاملين في مجال الأوراق المالية بوجه خاص.

وقع الاتفاقية بأبو ظبي كل من سعادة عبد الله سالم الطريفي الرئيس التنفيذي لهيئة الأوراق المالية وباربارا ريدباث الرئيس التنفيذي للمركز، وذلك بحضور عدد من المسؤولين من الجانبين.

وأكد الطريفي حرص الهيئة على توقيع هذه المذكرة انطلاقا من المهام الإشرافية والتنظيمية المنوطة بها في الأسواق المالية، وقال إن المذكرة تسعى إلى تحقيق الاستفادة من الخدمات التي يقدمها المركز في هذا المجال، كما أن مضمونها يأتي تفعيلاً للتوصيات التي تمخضت عن الاجتماع الثاني للجنة المشتركة الذي عقد بين ممثلي الدولة والمملكة المتحدة في أبوظبي في فبراير الماضي، والذي ناقش سبل زيادة وتعزيز آفاق التعاون في مجالات الاقتصاد والمال وفرص تعظيم التعاون المشترك بين البلدين في الموضوعات ذات الاهتمام المشترك، وخاصة فيما يتعلق بتدريب المتعاملين في أسواق المال، والاستفادة من البحوث الدراسية والأكاديمية التي تدور حول سبل تعليم وتثقيف المستثمرين.

الهيئة توقع مذكرة تفاهم مع نظيرتها في أيرلندا

على هامش فعاليات الاجتماع الخامس والثلاثين للمنظمة الدولية لهيئات الرقابة المالية «الأيوسكو» الذي عقد في مونتريال بكندا، وقعت هيئة الأوراق المالية والسلع مذكرة تفاهم مع الهيئة الأيرلندية للرقابة على الخدمات المالية (المنظم المالي)، وذلك بهدف تعزيز التعاون وتبادل المعلومات بين الجانبين فيما يتصل بقطاع الأوراق المالية.

وقع المذكرة سعادة عبد الله الطريفي الرئيس التنفيذي لهيئة الأوراق المالية والسلع وماثيو إلدر فيلد رئيس الهيئة الأيرلندية للرقابة على الخدمات المالية، بحضور عدد من ممثلي الهيئات الرقابية المشاركين في المؤتمر.

وتستهدف المذكرة الموقعة بين الطرفين وضع إطار عمل يتضمن تعزيز المساعدة المشتركة وتبادل المعلومات لتمكين الهيئتين من تنفيذ مهامهما بما يضمن الالتزام والتنفيذ للقوانين السارية المفعول المتعلقة بالأوراق المالية والعقود الآجلة.

وأوضحت المذكرة أنه تعزيزاً لغرض إنشاء إطار عمل تنظيمي سليم للأوراق المالية، يقوم المنظم المالي، عند الطلب، بتوفير التدريب والمساعدة الفنية لهيئة الإمارات للأوراق المالية والسلع أو العكس.

وقال سعادة عبد الله الطريفي ان بنود المذكرة تهدف إلى توفير مزيد من الحماية للمستثمرين والعمل على ضمان كفاءة أسواق الأوراق المالية من خلال وضع إطار عمل يهيئ سبل التعاون والتفاهم المشترك وتبادل المعلومات وفق الحدود التي تسمح بها القوانين واللوائح المنظمة لعمل الهيئتين، وبما يمكّن في النهاية من زيادة تدفق الاستثمارات بين البلدين عبر تشجيع الإدراج المشترك للأوراق المالية في أسواق الدولة الأخرى.

الهيئة توقع مذكرة تفاهم مع هيئة الأسواق المالية بمقاطعة كويبيك (كندا)

بهدف تعزيز التعاون بين الجانبين فيما يتصل بقطاع الأوراق المالية، وقعت هيئة الأوراق المالية والسلع مذكرة تفاهم مع هيئة الأسواق المالية بمقاطعة كويبيك (كندا).

وقع المذكرة عن الجانب الإماراتي معالي سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع وعن هيئة الأسواق المالية بكويبيك جين جليبس رئيس الهيئة، وذلك بحضور كل من سعادة عبدالله الطريفي الرئيس التنفيذي لهيئة الأوراق المالية والسلع، ووزير المالية الكندي ريموند باشاند، وسعادة محمد عبد الله الغفلي سفير دولة الإمارات بكندا، ورؤساء للهيئات الرقابية العربية، وعدد آخر من المسؤولين من كلا الجانبين. وقال معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري ان بنود المذكرة تستهدف توفير المزيد من الحماية للمستثمرين وضمان كفاءة أسواق الأوراق المالية من خلال توفير إطار عمل يهيئ سبل التعاون والتفاهم المشترك، بما يمكّن في النهاية من زيادة تدفق الاستثمارات بين البلدين.

• • •

تعزيز الحماية للمستثمرين في أسواق المال

وقعت هيئة الأوراق المالية السلع مذكرة تفاهم مع مجلس أسواق المال التركي، وذلك بهدف تعزيز التعاون وتبادل المعلومات بين الجانبين فيما يتصل بقطاع الأوراق المالية وتعزيز الحماية للمستثمرين. وقع المذكرة عن الجانب الإماراتي سعادة عبد الله الطريفي الرئيس التنفيذي للهيئة وعن مجلس سوق المال بتركيا الدكتور فيدات أكجيري رئيس مجلس الإدارة، وذلك بحضور سعادة سيف الشامسي قنصل عام الإمارات باسطنبول، ووفد يمثل الجانبين وعدد من ممثلي الهيئات الرقابية المشاركين في المؤتمر. وبحسب المذكرة، يقوم مجلس أسواق المال بتركيا، عند الطلب، بتوفير التدريب والمساعدة الفنية للهيئة أو العكس.

وقال الطريفي إن الهيئة تستهدف من توقيع مذكرات التفاهم مع الهيئات المناظرة تحقيق عدد من الأهداف المرتبطة بخطتها الاستراتيجية والتشغيلية مثل التعاون في مجالات التدريب وتبادل الخبرات والمعلومات فيما يخص الإشراف على الأسواق المالية والشركات المدرجة بها وشركات الوساطة المالية، وتبادل المعلومات الفنية والتشريعات الخاصة بأسواق المال، والتعاون في مجال الرقابة على المؤسسات العاملة في أسواق المال والمشاركين فيها.

في إطار جهودها لتطوير خدمات إلكترونية للمستثمرين

الهيئة تطلق خدمة جديدة على أجهزة «آي فـــون» و«آي بـــاد» و «بلاك بيري»

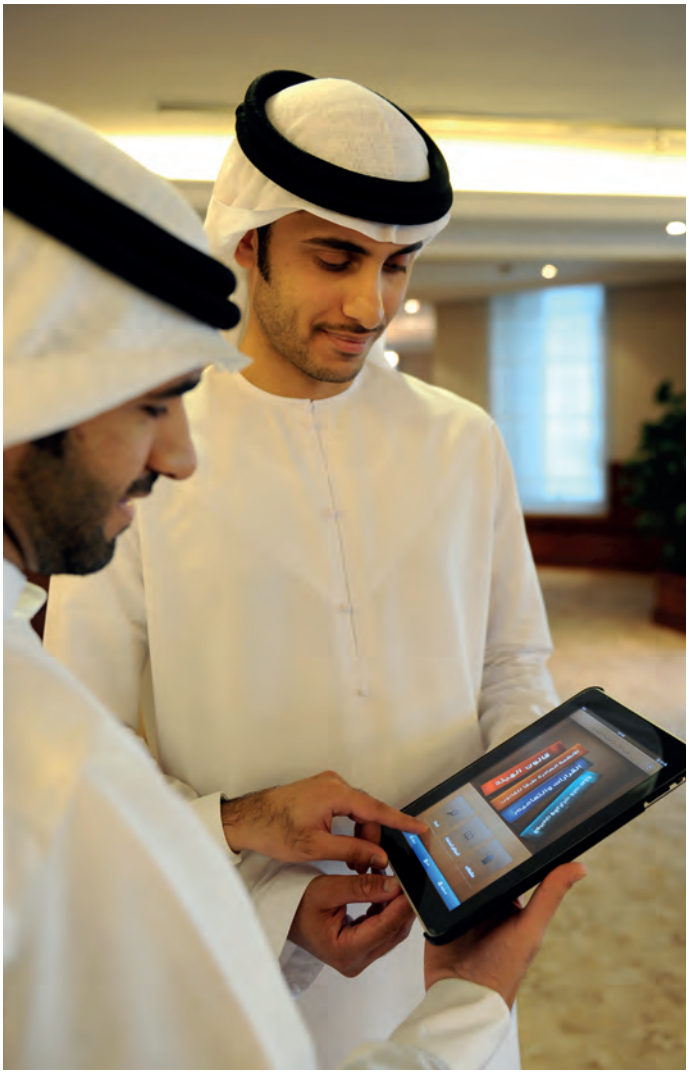

أطلقت هيئة الأوراق المالية والسلع خدمة جديدة على كل من أجهزة آي فون وآي باد وبلاك بيري، وذلك في إطار جهودها لتطوير الخدمات الإلكترونية التي تقدمها للمستثمرين والمتعاملين وكافة شركائها والباحثين والمهتمين في السوق المالي بالدولة.

وقالت الهيئة إنه أصبح بمقدور مستخدمي كل من الأجهزة المذكورة الاطلاع على قانون الهيئة والأنظمة الصادرة بمقتضاه وكذلك التشريعات والقرارات ذات الصلة والقرارات والتعاميم الصادرة عن الهيئة، وذلك بكل من اللغتين العربية والإنجليزية.

وأضافت هيئة الأوراق المالية والسلع أن الخدمة تتسم بسهولة الاستخدام، والتفاعلية بحيث يمكن لمستخدم الخدمة التواصل مع الهيئة وإرسال ملاحظاته واقتراحاته.

وأشارت إلى أنه يمكن لحائزي جهازي الآي فون والآي باد مطالعة تقرير مؤشر سوق الإمارات للأوراق المالية، ومؤشر كل من سوق أبوظبي للأوراق المالية ومؤشر سوق دبي المالي، وكافة أخبار الهيئة، إضافة إلى المطبوعات والنشرات التي تصدرها.

وتتوفر الخدمات نفسها باستثناء خدمة مطالعة المؤشرات على جهاز بلاك بيري.

وتابعت هيئة الأوراق المالية والسلع أنه يمكن كذلك الاستفادة من خدمات محرك البحث الخاص بموقع الهيئة، والذي يتيح إمكانية الاستعلام عن المعلومة أو البيانات أو القرارات التي تهم المستعرضين، والمواقع المفضلة.

وبينت هيئة الأوراق المالية والسلع أن الاستفادة من هذه الخدمات يتطلب تحميل التطبيق من موقع الهيئة من خلال العنوان: http://www.sca.ae/arabic/pages/iphoneapp.aspx

بالنسبة لكل من جهازي «آي فون» و«آي باد»:

يذكر أن هيئة الأوراق المالية والسلع تسعى بشكل مستمر إلى تقديم افضل الخدمات للمستثمرين والباحثين وكل الأطراف المعنية، وذلك عبر التسهيل في الحصول على المعلومات من خلال تطبيق الأنظمة التكنولوجية الجديدة التي تتيح الوصول لى المعلومة بيسر وسهولة.

تطبـــيق نظـــام الأرشـــفة إلكترونيـــاً

شرعت هيئة الاوراق المالية والسلع في تحويل كافة المراسلات الداخلية والخارجية إلى مراسلات الكترونية، وذلك بهدف تحويل نظام الأرشيف في الهيئة إلى أرشيف إلكتروني.

وبموجب البرنامج الذي يطلق عليه برنامج المراسلات الإلكترونية، يتم تحويل كل المراسلات التي ترد إلى الهيئة إلى مراسلة الكترونية، وذلك بعد تسجيل بياناتها عند الاستلام ونسخها عن طريق الماسح الضوئي والتقنيات الحديثة وحفظها كوحدة متكاملة ومترابطة وبأسلوب يتناسب مع أهمية المستند ومحتوياته وطريقة استرجاعه.

ويساهم البرنامج الجديد في توفير الوقت والجهد، ويضمن استمرار الرجوع بشكل افضل وأسرع لهذه الوثائق عند الحاجة إليها في المستقبل، كما يساهم في حماية الملفات والوثائق من الضياع والتلف، إضافة إلى أن إمكانية البحث عن أي ملف أو مستند بأكثر من طريقة مثلاً، عن طريق الاسم أو الرقم أو الموضوع أو غيره، وكذلك الاسترجاع السريع والمباشر لأي ملف أو مستند بطريقة سهلة ومرنة، وأيضاً إمكانية تحويل محتوى الملفات أو المستندات إلى قاعدة بيانات يتم الرجوع إليها عند الحاجة والاستفادة منها.

تدشين برنامج «طلبـــي»

بدأت هيئة الأوراق المالية والسلع في تطبيق برنامج «طلبي» والذي يتيح لموظفيها تقديم معاملاتهم المتعلقة بشؤون الموظفين مباشرة عبر الشبكة العنكبوتية. ويتيح البرنامج الجديد والذي بدأت في تطبيقه منذ مطلع يونيو الماضي لموظفي الهيئة تقديم طلب الحصول على الإجازة أو تصريح الخروج أو تكليف بمهمة عمل أو التأخير أو طلب تداول أوراق مالية أون لاين.

ويتيح البرنامج الجديد للموظف الاطلاع على ملفه بشكل مباشر، بحيث يتعرف على عدد أيام أجازاته المتوفرة وتطور المعاملات التي يقدمها للموارد البشرية. ويوفر البرنامج الجديد الوقت والجهد للموظفين، ويضمن سيرا أفضل للمعاملات الداخلية مع معرفة متطلبات ونواقص أية معاملات وما يتيح للموظف استكمالها وإرسالها إلى الجهات المعنية لمتابعتها وفقا للأصول المرعية لإقرارها. ويساهم تطبيق البرنامج الجديد بتوفير استخدام الأوراق في الوقت الذي يتم فيه ارشفة هذه المعلومات عبر الكمبيوتر مباشرة.

«المحافظ الاستثمارية»

يتطرق كتيب «المحافظ الاستثمارية»، الصادر مؤخرا عن هيئة الأوراق المالية والسلع، إلى أهمية المحافظ الاستثمارية والاعتبارات اللازم مراعاتها لبناء محفظة سليمة قادرة على تحقيق أهداف المستثمرين.

ويستعرض الكتيب بشكل مبسط الكيفية التي يتم فيها بناء المحفظة الاستثمارية بهدف الوصول إلى أفضل النتائج الممكنة.

وعرف الكتيب، الذي جاء في ١٦ صفحة من القطع المتوسط، المحفظة الاستثمارية بأنها توليفة لعدد من الاستثمارات تهدف إلى الحد من المخاطرة إلى أدنى درجة ممكنة، مشيرا إلى أن المحفظة إما أن تتكون من مجموعة من الأصول المالية كالأسهم والسندات وأذونات الخزينة، أو أصول حقيقية كالسلع والعقارات والذهب، أو تتكون من توليفة من هذه الأصول مجتمعة.

وبين الكتيب أن هناك مجموعة من المخاطر التي تؤثر على الاستثمارت، مما يدعو المستثمر إلى الحيطة والحذر.

وأشار إلى أن هناك نوعان من المخاطر وهما المنتظمة وغير المنتظمة، مبينا أن النوع الأول ينشأ عن ضغوط عامة تؤثر على جميع الأوراق المالية في السوق ككل، بينما تنشأ المخاطر غير المنتظمة عن عوامل أو ضغوط محددة تؤثر على أسهم او سندات شركة معينة، أو تؤثر بنسب متفاوتة على أسعار الأوراق المالية في قطاع اقتصادي معين، لكنها لا تؤثر على السوق ككل.

وأوضح الكتيب أنه من الصعب تفادي مخاطر النوع الأول، بيد أنه يمكن الحد منها من خلال تنويع الاستثمارات جغرافيا لتشمل أكثر من دولة، بينما يمكن الحد من مخاطر النوع الثاني بتنويع الأوراق المالية في المحفظة الاستثمارية نفسها.

وعرض الكتيب لبناء المحفظة الاستثمارية، موضحا أن السياسة الاستثمارية الملائمة تتحدد من خلال أهداف المستثمر من المحفظة من حيث مستوى العائد الذي يتوقعه المستثمر، ونسبة المخاطر التي يقبل بها، والسيولة التي يحتاجها، والفترة التي ينوى الاستثمار بها، إضافة إلى توزيع الأموال المستثمر بها بين فئات الاستثمار، وتوزيع الاستثمارات بين أنواع الفئة الواحدة من الاستثمارات.

وأشار إلى أن استراتيجية الاستثمار تعتبر أحد العناصر الرئيسية في تحديد السياسة الاستثمارية، منوها إلى انها تنقسم إلى ثلاثة أنواع وهي: استراتيجية نشطة، غير نشطة، واستراتيجية مختلطة.

وحول المقومات الأساسية للمحفظة، أوضح الكتيب أن تحقيق الاهداف المرجوة للمحفظة لا يتم إلا بمراعاة الأركان والمقومات الرئيسية وهي: تحقيق العائد المناسب، تنويع الاستثمارات، جودة عناصر المحفظة، الحد الادنى من السيولة، واختيار العملات المستثمر فيها، إضافة إلى الاختيار بين استثمارات الفئة الواحدة.

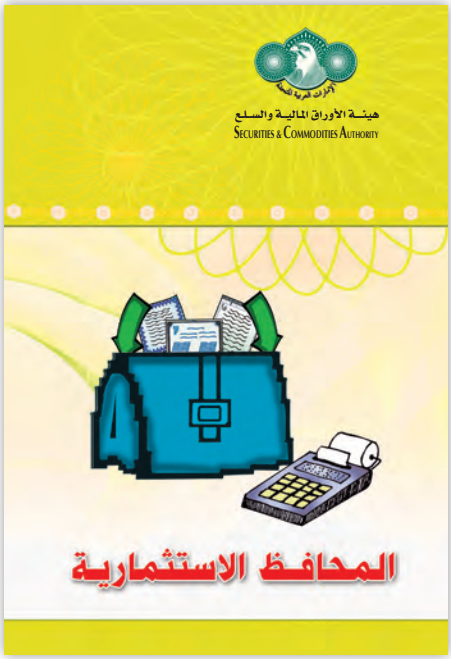

وبين أن هناك ثلاثة أنواع من سياسات إدارة المحافظ الاستثمارية وهي: السياسة النشطة أو الهجومية، والتي تقوم على قبول مخاطر أعلى من المتوسط طمعا في الحصول على عوائد أعلى من المتوسط، وهو ما يدفع المستثمرين، الذين يركزون على هذه السياسة، إلى جني أرباح رأسمالية

> **استراتيجية الاستثمار أحد العناصر الرئيسية في تحديد السياسة الاستثمارية**

يحققونها بفضل التقلبات التي تحدث في الأسعار السوقية لأدوات الاستثمار التي تتكون منها المحفظة. أما السياسة الثانية، بحسب الكتيب، فهي السياسة غير النشطة أو الدفاعية، والتي تعتمد أسلوب الحذر في توزيع محتويات المحفظة لتتيح تقليل مخاطرة رأس المال إلى أدنى ما يمكن، لذلك يقبل المستثمرون الذين يتبعون هذه السياسة بنسب أرباح منخفضة، فيما تعتمد السياسة المتوازنة، وهي النوع الثالث من سياسات إدارة المحافظ، على تكوين محفظة استثمارية مأمونة في أوراق مالية ذات عائد مضمون مع تفادي التعرض للمخاطر غير العادية.

وتركز هذه السياسة على الاستثمار في أدوات استثمار قصيرة الأجل ذات سيولة عالية كأذونات الخزينة بجانب أدوات استثمار طويلة الاجل كالسندات الحكومية والعقارية.

وأكد الكتيب أن أسواق الاستثمار، كما هي في الوقت الراهن، وكما يتوقع أن تكون في السنوات المقبلة، لم تعد تناسب المستثمر الذي ليست لديه خبرة كافية أو الذي لا يعتمد الأسس السليمة لبناء قراره الاستثماري ومتابعته، ذلك لأن التقلبات الحادة والمتكررة كفيلة بالإطاحة بمقدرات استثماره دونما إنذار مبكر.

وأوضح أن استخدام محافظ وصناديق الاستثمار يعتبر أحد أنسب الأشكال المتاحة لتنظيم الأنشطة الاستثمارية، أما الاعتماد على قطاع واحد أو تقليد الآخرين فيما يقومون به، فإنه يؤدي على الأرجح إلى ارتباك لا مبرر له مع إمكانية تحملهم خسائر هم في غنى عنها.

وأشار إلى أن استخدام طريقة المحفظة في الاستثمار يتطلب مهارات قد لا يملكها المستثمر العادي، لذلك ينصح بالتفكير في توظيف الاشخاص من ذوي المعرفة الاستثمارية، أو الاستثمار عبر صناديق الاستثمار المتخصصة.

وقال الكتيب إنه من المتوقع أن تشهد السنوات القادمة تعزيز دور المحافظ والصناديق في تنفيذ الأنشطة الاستثمارية للأفراد والمؤسسات، وستصبح الحاجة لإدارة الأنشطة الاستثمارية بواسطة الأشخاص المحترفين أكثر مما كانت عليه في السابق واكثر أهمية لتحقيق الغاية المرجوة منه، وبالتالي يجب أن يكون أمام المستثمرين مجال للارتجال أو العشوائية عند اتخاذ القرار الاستثماري.

> **استخدام محافظ وصناديق الاستثمار يعتبر أحد انسب الأشكال المتاحة لتنظيم الأنشطة الاستثمارية**

الهيئة تكثف جهودها لتنمية الوعي

كثفت هيئة الأوراق المالية والسلع جهودها لتنمية الوعي الاستثماري لدى المستثمرين والوسطاء والمهتمين في أسواق المال بدولة الامارات العربية المتحدة.

ونظمت الهيئة عدداً من الندوات والمحاضرات التوعوية خلال العام ٢٠١٠، استهدفت المعنيين بأسواق المال المحلية في الدولة.

فقد نظمت الهيئة ندوة بعنوان «كيفية الموازنة بين الادخار والاستثمار في الأوراق المالية، قدمها الأستاذ صلاح الحليان الخبير والمستشار المالي للمستثمرين والمهتمين في كل من أبوظبي ودبي.

كما نظمت الهيئة ندوة توعية بعنوان «أسواق المال الإسلامية»، وذلك في كل من مدينتي أبوظبي ودبي، قدمها الدكتور عبيد الزعابي مستشار البحوث ومدير إدارة البحوث والتطوير بالهيئة.

وتناولت الندوة شرحاً لأهم المفاهيم والتشريعات والنظم المتصلة بالخدمات المالية الإسلامية، كما تطرقت إلى شرح الأدوات المالية الاستثمارية والتمويلية كالأسهم والصكوك وصناديق الاستثمار والأصول العقارية ومؤشرات الأسواق التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية.

وأشار المحاضر إلى أن الخدمات المالية الإسلامية توسعت لتشمل أكثر من ٣٠٠ مؤسسة في أكثر من ٧٥ دولة، كما حققت عوائد تراوحت ما بين ١٥٪ و ٢٠٪ حتى عام ٢٠٠٨م، بينما حققت أسواق الصكوك نمواً سنوياً وصل معدله إلى ٤٠٪ بقيمة بلغت ٨٢ مليار دولار مع نهاية ٢٠٠٨م، وقد بلغت الأصول الإسلامية ١,٤ تريليون دولار كما تجاوز حجم التمويلات الإسلامية ٧٠٠ مليار دولار.

إلى ذلك، استعرض الدكتور حسن ياسين مستشار دراسات رئيسي في الهيئة عددا من أهم أنواع الأرقام القياسية مثل الأرقام القياسية السعرية وتلك التي تعتمد على القيم، وذلك خلال ندوة نظمتها الهيئة بعنوان: «مؤشرات الأسواق المالية: مفاهيم وتطبيقات

صلاح الحليان أثناء تقديمه الندوة

وذلك تحت رعاية معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري، وزير الاقتصاد ورئيس مجلس إدارة الهيئة.

وعرف الدكتور حسن ياسين مؤشر السوق المالي بأنه مقياس إحصائي لأداء سلة معينة من الأوراق المالية تمثل أداء السوق أو أحد قطاعاته أو تصنيفاته.

كما نظمت الهيئة ندوة توعية للمستثمرين والمهتمين بعنوان «التحليل الفني، قدمهما الدكتور أسامة الخزعلي أستاذ التمويل بالجامعة الأمريكية في الشارقة، وحضرها عدد كبيرمن المستثمرين وموظفي شركات الوساطة المالية والمهتمين.

وتضمنت الندوتان تعريف التحليل الفني والافتراضات التي يقوم عليها هذا التحليل وبيان أهم مميزاته ومقارنته بالتحليل الأساسي.

وتطرق المحاضر إلى شرح تفصيلي عن المفاهيم والمؤشرات والرسوم البيانية المرتبطة بالتحليل الفني. كما دعا المستثمرين إلى ضرورة الإحاطة بأساليب التحليل الفني لأدوات الاستثمار من أجل تحقيق الاستفادة من الفرص الاستثمارية المتوفرة

ونظمت الهيئة أيضاً ندوة توعوية للمستثمرين والمهتمين بعنوان «أخلاقيات المهنة في القطاع المالي»، وذلك في كل من مدينتي أبوظبي ودبي. واشترك في تقديم مادة الندوة كل من تشارلز كرونين، رئيس مركز CFA للمعايير وسلامة أسواق المال بمنطقة أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا، وزهير الجركس، رئيس دائرة التدريب في شركة مبادلة للتنمية.

كما نظمت الهيئة محاضرة توعية بعنوان «الاستثمار في الأسواق المالية، مفاهيم ونصائح» لطلبة جامعة العين للعلوم والتكنولوجيا، ألقاها الدكتور حسن ياسين مستشار رئيسي بالهيئة.

واستعرض المحاضر خلال الندوة فكرة نشوء وتطور الأسواق المالية والهيئات الرقابية ودورها في تنظيم ومراقبة تداول الأوراق المالية كالأسهم

أسباب الاختلاف في تقييمات الشركات

نظمت هيئة الأوراق المالية والسلع محاضرة تثقيفية عامة بعنوان (أسباب الاختلاف في تقييمات الشركات) في كل من مدينتي أبوظبي ودبي.

ألقى المحاضرة الأستاذ الدكتور أسامة الخزعلي، أستاذ التمويل بالجامعة الأمريكية في الشارقة. وشرح المحاضر دور الإدارة المالية في الشركات حيث ركز على المهام المتعلقة بزيادة قيمة سهم الشركة في السوق عن طريق تحديد الاستثمارات التي تتوافق مع استراتيجية الشركة والحصول على الهيكل التمويلي المناسب، وكذلك تفادي المخاطر الاستثمارية والتقليل من حدة تأثيرها على إيرادات الشركة ووضعها المالي.

وعرف المحاضر عملية التقييم بأنها عملية تحديد القيمة السوقية (الكامنة) للأصول والمطالبات، إذ يمكن إجراء عمليات تقييم أصول الشركة كالاستثمارات في الأوراق المالية أو العقارات أو الأصول غير الملموسة أو المطالبات كالسندات أو الصكوك. وتساعد عملية التقييم في عدة مجالات مثل تحليل الفرص الاستثمارية، إعداد جدول الموازنة السنوية، عمليات الاستحواذ والاندماج، تحول الشركات وإدراجها في السوق، إصدار الأوراق المالية كالأسهم وأدوات الدين، تقديم التقارير المالية وغيرها. ولخص المحاضر عملية التقييم في الخطوات الخمس التالية: تحليل البيانات التاريخية والحالية للشركة والقطاع، التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، تحديد تكلفة تمويل هيكل رأسمال المشروع أو المشاريع التي تتبناها الشركة، تقدير القيمة الحالية الصافية، وأخيراً دراسة وتحليل النتائج. وأوضح أنه يمكن لعملية التقييم أن تلعب دوراً أساسياً هاماً في عمليات التداول اليومي في الأوراق المالية، فهي تعطي مؤشراً للبائع عن أقصى سعر يمكن أن يدفعه لأي ورقة مالية في السوق بعد تقييمها، كما تعطي مؤشراً للمشتري عن أقل سعر يمكن أن يقبله مقابل عملية البيع بعد تقييم الورقة المالية التي بحوزته.

وبين أن تقييم الأوراق المالية يسهم في عملية اتخاذ القرار الاستثماري سواء في البيع أو الشراء، كما يمكن الوصول إلى أفضل النتائج من خلال إجراء التقييم لأكثر من شركة في نفس القطاع أو مقارنة عدة شركات في قطاعات مختلفة. وعلى الصعيد المؤسسي، تساعد عملية التقييم مدراء المحافظ والصناديق الاستثمارية في دراسة الفرص المتوفرة في السوق وذلك باختيار الأدوات الاستثمارية التي تحقق لهم النسبة المطلوبة من العوائد.

ـي الاســـتـــثـــمـــاري بـــأســـواق الـــمـــال

والسندات ووحدات الصناديق الاستثمارية وما يحتاجه هذا التنظيم من قوانين وأنظمة وتشريعات، وأشار إلى المراحل المتطورة التي قطعتها هيئة الأوراق المالية والسلع في هذا الصدد.

ونظمت الهيئة أيضا ندوة للتوعية تحت عنوان «الاستثمار في الأسواق المالية، مفاهيم ونصائح»، وذلك لطلبة الجامعات في كل من كليات الطالبات بجامعة الإمارات العربية المتحدة وكلية الأفق الجامعية بمدينة الشارقة.

وقدم المحاضرة الدكتور حسن ياسين الذي استعرض خلالها فكرة نشأة وتطور الأسواق المالية والهيئات الرقابية ودورها في تنظيم ومراقبة تداول الأوراق المالية كالأسهم والسندات ووحدات الصناديق الاستثمارية، وما يحتاجه هذا التنظيم من قوانين وأنظمة وتشريعات، وأشار إلى المراحل المتطورة التي قطعتها هيئة الأوراق المالية والسلع بدولة الإمارات في هذا الصدد.

كما نظمت الهيئة محاضرة موجهة للجمهور المتخصص من ممثلي شركات الوساطة المالية والمحللين الماليين وغيرهم بعنوان (كيفية التحقق من مصداقية المعلومات التي تحتويها القوائم المالية للشركات) في كل من مدينتي أبوظبي ودبي. وألقى المحاضرة الدكتور ياس الخفاجي، الأستاذ المشارك في المحاسبة والتدقيق بالجامعة الأمريكية في الشارقة.

وركزت المحاضرة على عدة محاور أهمها: التعريف بالمتعاملين في السوق والأسباب التي تدفعهم إلى الغش والاحتيال، تعريف الغش في عملية إعداد القوائم المالية، شرح أنواع الاحتيال، التعريف بالدوافع التي تجعل الشركات تحتال على المتعاملين، التعريف بدور مدقق الحسابات الخارجي في الكشف عن عمليات الغش والاحتيال، وشرح بعض أساليب التلاعب التي يتبعها المحتالون عند إعداد البيانات المالية.

إلى ذلك، استأنف فريق التوعية القانونية بالهيئة إحدى فعاليات برنامجه التوعوي بفندق The Address بدبي بلقاء مع السادة القضاة وأعضاء النيابة العامة، وذلك عن التنظيم القانوني لنشاط الوساطة في الأوراق المالية.

وقام الفريق القانوني المكون من الدكتورمظهر فرغلي علي، والدكتور أشرف عبد المنعم المستشارين القانونيين بالهيئة، والأستاذ سعداوي ناجي زكي من إدارة التنفيذ والمتابعة بالهيئة ببيان الوضع القانوني لشركات الوساطة وترخيصها وحقوقها والتزاماتها.

كما تم شرح المخالفات التي يمكن أن تقع منهم وبيان أركان هذه المخالفات وكيفية الإثبات بشأنها والجزاءات التي يمكن توقيعها على المخالفين، كما قام الفريق القانوني بالرد على كافة الاستفسارات والمداخلات الخاصة بالسادة القضاة وأعضاء النيابة بما ينير الطريق نحو التطبيق السليم لقانون وأنظمة الهيئة وترسيخ أسس العدالة وضبط الأسواق».

> **استراتيجية الاستثمار أحد العناصر الرئيسية في تحديد السياسة الاستثمارية**

وعلى الصعيد ذاته، نظمت الهيئة ندوة متخصصة حضرها ممثلو شركات الوساطة المالية والمحللون الماليون بعنوان (أدوات وآليات سوق رأس المال)، وذلك في كل من أبوظبي ودبي، ألقى المحاضرة د. منذر بركات مستشار رئيسي للدراسات والبحوث بالهيئة.

كما نظمت هيئة الأوراق المالية والسلع محاضرة تثقيفية عامة بعنوان «الجوانب القانونية لحماية المستثمرين في الأسواق المالية»، وذلك في كل من أبوظبي ودبي. ألقى المحاضرة د. أشرف عبد المنعم المستشار القانوني بالهيئة.

تشالرز كرونين يقدم ندوة أخلاقيات المهنة في القطاع المالي

الهيئة تدعم مبادرات حوكمة الشركات

أكد سعادة عبدالله الطريفي الرئيس التنفيذي لهيئة الأوراق المالية والسلع، أن الهيئة تسعى باستمرار إلى دعم كافة المبادرات التي تهدف إلى تفعيل آليات وممارسات الإدارة السليمة وفق مبادئ حوكمة الشركات الأمر الذي يصب في تطوير أداء هذه الشركات ويزيد من صدقيتها. وأضاف سعادته في كلمة بمناسبة إفتتاح فعاليات مؤتمر الحوكمة الذي نظمه مركز ابوظبي للحوكمة بالاشتراك مع هيئة الأوراق المالية والسلع أن المؤتمر يعتبر خطوة مهمة نحو نشر الوعي بالعناصر الرئيسية للحوكمة، وإبراز الفوائد العديدة التي يمكن للمنظمات أن تجنيها –على المدى الطويل– من خلال التطبيق السليم لممارسات الحوكمة.

واستمر المؤتمر الذي عقد بالتعاون مع هيئة الأوراق المالية والسلع تحت عنوان «نحو مجالس إدارة أكثر فعالية» لمدة يوم واحد، وشهد مشاركة واسعة من نحو ٦٠٠ مشارك من داخل الدولة وخارجها بالإضافة إلى مشاركة شخصيات محلية وعالمية تمت دعوتهم كمتحدثين رئيسيين في المؤتمر. وتضمن المؤتمر، الذي افتتحه معالي الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان وزير التعليم العالي والبحث العلمي أربع جلسات نقاش ركزت على المسائل الهامّة التي تواجه أعضاء مجالس الادارة وأفضل الممارسات العالمية المتعلقة بها وهي «دور ومسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة الفعال» و «تشكيل وآليات عمل أعضاء مجلس الادارة والرقابة عليها» و «فعالية مجلس الإدارة وتقييمها» و «حوكمة الشركات في التطبيق العمل».

وأوضح الطريفي أن الهيئة وقعت اتفاقيات للتعاون والشراكة مع كل من معهد حوكمة ومركز أبو ظبي للحوكمة، كما أن الهيئة من خلال عضويتها في مجلس إدارة مركز أبوظبي للحوكمة ومعهد المديرين التابع لمعهد حوكمة تسعى إلى تطوير إطار عمل للتعاون مع شركائها في هذا المجال من أجل نشر الوعي بمبادئ الحوكمة وتطبيقاتها وأهميتها لدى قطاع الأعمال بالدولة. وبين أن الهيئة تسعى إلى تنمية وعي عام بدور الحوكمة لدى الشركات وسوق الأوراق المالية عموماً، مشيرا إلى أنه من هذا المنطلق، فإن الهيئة تدعم مركز أبوظبي للحوكمة في جهوده الرامية إلى تشجيع اعتماد أفضل ممارسات وتطبيقات الحوكمة في إمارة أبوظبي.

يذكر أن حلقات النقاش، التي تضمّنها المؤتمر، تطرقت إلى الزوايا المختلفة لأعضاء مجلس الادارة بما في ذلك تشكيل المجلس والتحديات التي تواجهه والتعويضات التنفيذية والاستراتيجيات وخطط التعاقب وتقييم وتطوير أعضاء مجلس الادارة.

نفذت عمليات شراء جزئية حتى سبتمبر الماضي

٩ شركـــات تحصـــل على موافقـــة الهيئـــة لشـــراء جـــزء من أسهمهـــا

بلغ عدد الشركات التي وافقت هيئة الأوراق المالية والسلع على طلباتها باعادة شراء جزء من أسهمها ونفذت عمليات شراء على أسهمها تسع شركات حتى نهاية سبتمبر الماضي.

وبلغ اجمالي عدد الأسهم المشتراة فعليا من قبل هذه الشركات بنهاية سبتمبر ٣٦٥,٢٢ مليون سهم شكلت ما نسبته ١٧,٠٥٪ من اجمالي عدد الأسهم التي سمحت الهيئة للشركات التسع بشرائها والتي بلغ عددها ٢,١٤ مليار سهم.

ويبلغ عدد الأسهم المتبقية من الأسهم المسموح للشركات بشرائها حتى نهاية سبتمبر ١,٧٨ مليار سهم تشكل ما نسبته ٨٢,٩٥٪ من إجمالي عدد الاسهم المسموح للشركات التسع بشرائها من اسهمها. وتشمل هذه الشركات أبوظبي الوطنية لمواد البناء (بلدكو) وإعمار العقارية والاسلامية العربية للتامين (سلامة) وشعاع كابيتال ودريك آند سكل انترناشيونال وبنك الخليج الأول وأبوظبي الوطنية للطاقة (طاقة) والخليج للملاحة القابضة وبنك الشارقة.

وتراوحت النسب التي طلبتها الشركات التسع الحاصلة على موافقة الهيئة لشراء نسبة مئوية من أسهمها بين ٥٪ و١٠٪ من رأسمال كل شركة. والشركة الوحيدة التي قامت بشراء النسبة المسموحة لها بالكامل هي شركة بلدكو بنسبة مئوية بلغت ٥٪ من إجمالي رأسمال الشركة تعادل ١٥ مليون سهم اشترتها الشركة بالكامل في حين بلغت نسبة الأسهم المطلوب شراءها لشركة إعمار ١٠٪ شكلت ٦٠٩,١٢ ملايين سهم وبلغ عدد الاسهم المشتراة من الشركة فعليا حتى نهاية سبتمبر ٢٠٠ ألف سهم بنسبة ٠,٠٠٣٣٪ فقط من إجمالي رأسمال الشركة.

> **النسب التي طلبتها الشركات تتراوح ما بين ٥٪ و١٠٪ من رأسمال كل شركة**

وبلغت نسبة الأسهم المطلوب شرائها لشركة سلامة ١٠٪ من رأسمالها شكلت ١١٠ ملايين سهم وبلغ عدد الاسهم المشتراة من الشركة فعليا حتى نهاية سبتمبر ١٩,٧ مليون سهم بنسبة ١,٧٩٪ فيما بلغت نسبة الاسهم المطلوب شرائها لشركة شعاع كابيتال ١٠٪ شكلت ٥٥ مليون سهم وبلغ عدد الأسهم المشتراة من الشركة فعليا حتى نهاية سبتمبر ٣,٥ ملايين سهم بنسبة ٠,٦٤٪ من إجمالي رأسمال الشركة.

وبلغت نسبة الأسهم المطلوب شرائها لشركة دريك آند سكل ١٠٪ من رأسمالها شكلت ٢١٧,٧٨ مليون سهم وبلغ عدد الاسهم المشتراة فعليا حتى نهاية سبتمبر ٣٢,٤ مليون سهم بنسبة ١,٤٩٪ من إجمالي رأسمال الشركة فيما بلغت نسبة الأسهم المطلوب شرائها لبنك الخليج الاول ١٠٪ من رأسماله شكلت ١٣٧,٥ مليون سهم وبلغ عدد الأسهم المشتراة فعليا حتى نهاية سبتمبر ٥٢,٥ مليون سهم بنسبة ٣,٨٢٪ من إجمالي رأسمال الشركة.

وبلغت نسبة الأسهم المطلوب شراؤها لشركة طاقة ١٠٪ من رأسمالها شكلت ٦٢٢,٥ مليون سهم وبلغ عدد الأسهم المشتراة فعلياً حتى نهاية سبتمبر ١٥٨,٧ مليون سهم بنسبة ٢,٥٥٪ من إجمالي رأسمال الشركة. وبلغت نسبة الاسهم المطلوب شرائها لشركة الخليج للملاحة ١٠٪ من رأسمالها شكلت ١٦٥,٥ مليون سهم وبلغ عدد الأسهم المشتراة فعليا حتى نهاية سبتمبر ٨٢,٢٧ مليون سهم بنسبة ٤,٩٧٪ من إجمالي راسمال الشركة.

وبلغت نسبة الأسهم المطلوب شرائها لبنك الشارقة ١٠٪ من رأسماله شكلت ٢١٠ ملايين سهم وبلغ عدد الاسهم المشتراة فعلياً حتى نهاية سبتمبر ٩٨٩,٤٤ ألف سهم بنسبة ٠,٠٥٪ من اجمالي رأسمال البنك.

الشركات الحاصلة على موافقة الهيئة لشراء نسبة مئوية من أسهمها وقامت بتنفيذ عمليات شراء على أسهمها حتى نهاية ٣٠ سبتمبر ٢٠١٠

م	إسم الشركة	النسبة المطلوبة شراؤها	عدد الأسهم المسموح بشرائها	الأسهم المشتراه فعلياً حتى تاريخه	النسبة المشتراه فعلاً من رأس المال	الموعد الحد لبيع الأسهم المشتراه	مدة سريان موافقة الهيئة على الشراء
١	أبوظبي الوطنية لمواد البناء (بلدكو)	٥٪	١٥,٠٠٠,٠٠٠	١٥,٠٠٠,٠٠٠	٥٪	٩ ديسمبر ٢٠١٠	سنة واحدة، انتهت بتاريخ ٢٣ يوليو ٢٠٠٧
٢	إعمار العقارية	١٠٪	٦٠٩,١٢٣,٨٥٠	٢٠٠,٠٠٠	٠,٠٠٣٣٪	قامت الشركة ببيع الأسهم المشتراه بتاريخ ١٩ سبتمبر ٢٠١٠	سنة واحدة، تم تجديدها مرة واحدة وتنتهي بتاريخ ٢٤ ديسمبر ٢٠٠٨
٣	الإسلامية العربية للتأمين (سلامة)	١٠٪	١١٠,٠٠٠,٠٠٠	١٩,٦٩٧,٦١٥	١,٧٩١٪	١٤ ديسمبر ٢٠١٠	سنة واحدة، تم تجديدها مرة واحدة وتنتهي بتاريخ ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٩
٤	شعاع كابيتال	١٠٪	٥٥,٠٠٠,٠٠٠	٣,٥٠٠,٠٠٠	٠,٦٣٦٪	١٧ نوفمبر ٢٠١٠	سنة واحدة، تم تجديدها مرة واحدة وتنتهي بتاريخ ١٨ نوفمبر ٢٠٠٩
٥	دريك آند سكل انترناشيونال	١٠٪	٢١٧,٧٧٧,٧٧٧	٣٢,٤٠٠,٠٠٠	١,٤٨٨٪	٣٠ نوفمبر ٢٠١٠	سنة واحدة، انتهت بتاريخ ٣٠ مايو ٢٠١٠
٦	بنك الخليج الأول	١٠٪	١٣٧,٥٠٠,٧٧٧	٥٢,٥٠٠,٠٠٠	٣,٨١٨٪	خلال مدة لا تتجاوز سنتين من تاريخ آخر شراء	سنة واحدة، تم تجديدها مرة واحدة وتنتهي بتاريخ ٢٩ ديسمبر ٢٠١٠
٧	أبوظبي الوطنية للطاقة (طاقة)	١٠٪	٦٢٢,٥٠٠,٠٠٠	١٥٨,٦٥٨,١٥١	٢,٥٤٩٪	خلال مدة لا تتجاوز سنتين من تاريخ آخر شراء	سنة واحدة، تم تجديدها مرة واحدة وتنتهي بتاريخ ٢٠ فبراير ٢٠١١
٨	الخليج للملاحة القابضة	١٠٪	١٦٥,٥٠٠,٠٠٠	٨٢,٢٧٤,٨٣	٤,٩٧١٪	خلال مدة لا تتجاوز سنتين من تاريخ آخر شراء	سنة واحدة، تم تجديدها مرة واحدة وتنتهي بتاريخ ٢٨ فبراير ٢٠١١
٩	بنك الشارقة	١٠٪	٢١٠,٠٠٠,٠٠٠	٩٨٩,٤٤٤	٠,٠٤٧٪	خلال مدة لا تتجاوز سنتين من تاريخ آخر شراء	سنة واحدة، تم تجديدها مرة واحدة وتنتهي بتاريخ ١٤ أغسطس ٢٠١١

نسبة الزيادة من رأس المال

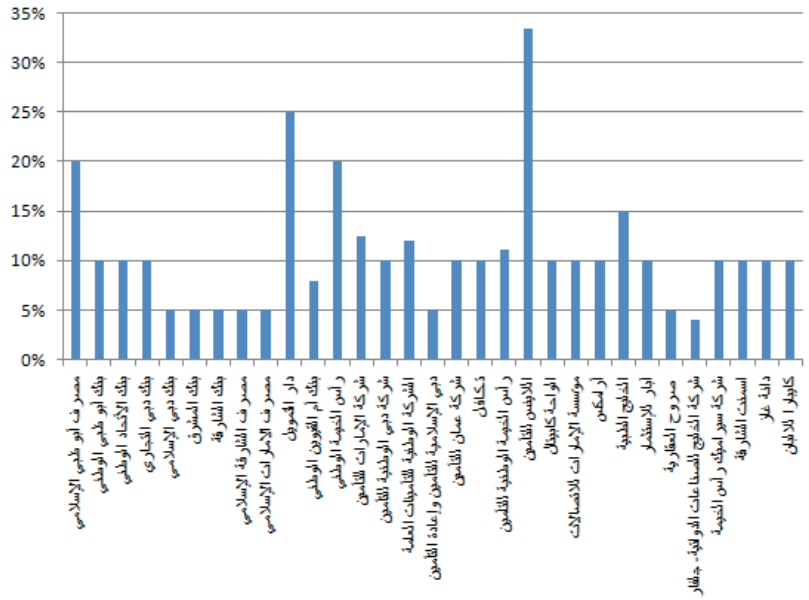

٤,٢٤ مليار سهم زيادة في العام ٢٠١٠

بلغ إجمالي عدد الأسهم الزيادة المنفذة خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري ٤,٢٤٩,١٤٠,٤٤٧ سهما ليرتفع اجمالي الأسهم بعد الزيادة في الشركات المساهمة المدرجة إلى ٥٠,٤٠٠,٥٤٧,٤٧١ سهما، مرتفعة بنسبة ٩,٣٪ بنهاية العام ٢٠٠٩ والتي بلغ فيها عدد الأسهم نحو ٤٦,١٥ مليار سهم.

وبلغ إجمالي عدد الأسهم الزيادة في قطاع البنوك ١,٨٧٨,٠١١,٥١٧ سهما، ليرتفع بذلك عدد الأسهم في قطاع البنوك بعد الزيادة إلى ٢٢,٨٨٧,٥٩٧,٥٤٩ سهما.

وبلغ إجمالي أسهم الزيادة في قطاع التأمين ١٠٦,٠٨٦,٧٣٧ سهما، ليرتفع بذلك عدد أسهم قطاع التأمين إلى ١,١٩٨,٤٣٦,٨٣٧ سهما.

وارتفع عدد أسهم شركات قطاع الخدمات إلى ١٧,٧٧٢,٢٩٠,٠٠٠ سهما، وذلك بعد أن بلغ إجمالي أسهم الزيادة المنفذة في القطاع ١,٥٢٥,٨٩٠,٠٠٠سهماً.

وبلغ اجمالي الأسهم الزيادة في قطاع الصناعات ٧٣٩,١٥٢,١٩٣ سهما، ليرتفع بذلك عدد أسهم القطاع إلى ٨,٥٤٢,٢٢٣,٠٨٥ سهما.

وشهد قطاع البنوك أعلى زيادات لرأس المال، وتصدر مصرف أبوظبي الإسلامي شركات القطاع في عدد أسهم الزيادة. وبلغ اجمالي عدد الأسهم الزيادة التي نفذها المصرف نحو ٤٩٤,٧ مليون سهم ولتشكل الزيادة من رأس المال ٢٠٪، ليرتفع بذلك عدد أسهم البنك بعد الزيادة إلى ٢,٣٦ مليار سهم، فيما بلغ اجمالي الأسهم الزيادة لبنك أبوظبي الوطني ٢١٧,٤ مليون سهم مشكلة نحو ١٠٪ من رأس المال وليرتفع رأس مال البنك إلى ٢,٣٩ مليار سهم بعد تنفيذ الزيادة.

اقرار باستحقاق المكتتبين لعوائد على الأموال الفائضة عن الاكتتابات

استصدرت هيئة الأوراق المالية والسلع، في إطار مساعيها لتحفيز المستثمرين والشركات الراغبة في طرح أسهمها للاكتتاب العام، والعمل على إيجاد قدر أكبر من التنافس بين جهات تلقي الاكتتاب، القرار الوزاري رقم (٢٠٦) لسنة ٢٠١٠ في شأن «تخصيص الأوراق المالية للمكتتبين والعوائد الناجمة عن الاكتتاب».

وبموجب هذا القرار، ستقوم بنوك الاكتتاب باحتساب عائد وفقاً للقواعد المصرفية المطبقة على حصيلة الاكتتاب في الفترة من تاريخ غلق باب الاكتتاب وحتى اليوم السابق لرد الأموال الفائضة للمكتتبين.

وقالت سعادة مريم السويدي نائب الرئيس التنفيذي للشؤون القانونية والإصدار والبحوث بهيئة الأوراق المالية « حرصاً من الهيئة على تهيئة الأسواق المالية بالدولة للتوسع، والزيادة في عدد عمليات الطرح الأولي وعمليات تحول الشركات إلى المساهمة العامة وإدراج أسهمها للتداول في أحد الأسواق المالية بالدولة، فإن بنوك الاكتتاب ستقوم بتخصيص الأوراق المالية للمكتتبين خلال مدة لا تجاوز (١٥) خمسة عشر يوماً من غلق باب الاكتتاب، كما ستقوم برد المبالغ الفائضة والعوائد التي ترتبت عليها والتي لم يتم تخصيص أوراق مالية مقابلها إلى المكتتبين، أما بالنسبة للأموال التي تم تخصيص أوراق مالية بشأنها فتودع العوائد المترتبة عليها بحساب الشركة».

الهيئة تنجز ترقيم الشركات المحلية المدرجة بالسوقين

في إطار سعيها لتطبيق أفضل الممارسات العالمية المتعلقة بتسهيل التداول على الأوراق المالية، أنجزت هيئة الأوراق المالية والسلع مهمة ترقيم جميع الأسهم الخاصة بالشركات المساهمة العامة المحلية المدرجة في كل من سوق دبي المالي وسوق أبوظبي للأوراق المالية حيث تم إصدار (١٠٩) رقم. هذا وكانت الهيئة قد انضمت إلى منظمة الترقيم الدولية كعضو في أواخر عام ٢٠٠٩، وبموجب هذه العضوية تولت مهام ترقيم كافة الأوراق المالية والسلع المحلية المصدرة في الدولة برقم دولي موحد ISIN. وتهدف هذه العملية إلى إعطاء كل ورقة مالية رقم دولي واحد يتم التعامل به في التداولات المحلية والأجنبية، ويربط رقمISIN كافة الأوراق المالية الصادرة عن نفس الجهة المصدرة ببعضها البعض عن طريق رقم مُصدر الورقة المالية.

• • •

١٤٥ جمعية عمومية عادية وغير عاديةفي ٩ أشهر

بلغ عدد الجمعيات العمومية المنعقدة خلال عام ٢٠١٠ بأنواعها المختلفة ١٤٥ جمعية منها ١٠٣ جمعية عمومية عادية مشكلة نحو ٧١٪ من اجمالي عدد الجمعيات، فيما بلغ اجمالي عدد الجمعيات العمومية غير العادية ٤٢ جمعية. واستحوذ قطاع التأمين على مركز الصدارة بإجمالي ٣٨ جمعية، يليه قطاع البنوك الذي احتل المركز الثاني بإجمالي ٣٤ جمعية، وحل قطاع الصناعة ثالثاً بإجمالي ١٩ جمعية.

وحازت إمارة دبي على النصيب الأكبر في عدد الجمعيات العمومية المنعقدة بكافة أنواعها وبلغت أجمالي الجمعيات المنعقدة بها ٥٧ جمعية، تلتها إمارة أبوظبي ب ٣٩ جمعية يليهما باقي إمارات الدولة . إلى ذلك، أقرت شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة «دو» زيادة رأس مالها عن طريق الاكتتاب بجمعياتها العمومية خلال عام ٢٠٠٩. وبلغ اجمالي قيمة الأسهم التي طرحتها الشركة للاتاب ٥٧١,٦ مليون درهم.

• • •

اعتماد نظام حديث لتجديد التسجيل

اعتمدت هيئة الأوراق المالية والسلع نظاماً حديثاً لتجديد شهادات التسجيل والقيد لشركات المساهمة العامة المسجلة لديها، وذلك في إطار الجهود المتواصلة التي تقوم بها الهيئة لتقديم أفضل الخدمات للمتعاملين بما يضمن توفير الوقت والمجهود. ويقوم النظام الجديد على اعتماد العلامة الضوئية المميزة في داخل هذه الشهادات كأسلوب يتم التعويل عليه لإنهاء معاملة تجديد التسجيل والقيد خلال عشرة دقائق بدلاً من يوم وهو المدة اللازمة لإنهاء المعاملة وفقاً للنظام القديم.

توفير آلية جديدة للتسعير في بورصة دبي للذهب والسلع

اعتماد مصادقة المدقق الخارجي على تقارير صافي الموجودات المالية

أوقفت بورصة دبي للذهب والسلع العمل بنظام التقارير ربع السنوية عن صافي الموجودات المادية والتي كانت تعتمد تلقائيا من قبل الوسطاء أنفسهم المقيدين بالبورصة، وذلك اعتبارا من أبريل ٢٠١٠، حيث تم العمل بمتطلب جديد يقتضي اعتماد تدقيق ومصادقة المدقق الخارجي على أن يقدم سنويا.

ووفقا للنظام الجديد، فإن عملية التدقيق تظهر مدى مطابقة الوسيط بالالتزام بالحد الأدنى بصافي الموجودات المادية أو ما يزيد عنه، وذلك بصفة دائمة تشمل العام المنصرم كاملا. وتماشيا مع هذا المتطلب الجديد، فإن على الوسطاء أن يقدموا خطاب اعتماد ومصادقة على رصيد صافي الموجودات على أن تكون مطبوعة على الأوراق الرسمية للمدقق، وذلك في موعد أقصاه ٣١ يناير من كل عام.

> **توفير آلية جديدة للتسعير تعرف باسم «طلب التسعير»**

وتم توفير آلية جديدة للتسعير ببورصة دبى للذهب والسلع تعرف باسم «طلب التسعير»، حيث تتاح هذه الآلية على رابط خاص لهذا الغرض ضمن الموقع الإلكتروني لبورصة دبى للذهب والسلع. ومن خلال هذا الرابط الخاص بالتسعير، فان كل من العميل والوسيط يتمكنان من طلب تسعير أيا من عقود السلع المدرجة والتي لا يوجد لها أسعار ضمن شاشات عرض الأسعار الرئيسة، بالبورصة. وسيتمكن الوسطاء, الذين تم قيدهم بالبورصة بغرض استخدام آلية التسعير، من توفير خدمة التسعير من خلال سجل التداول العام.

إلى ذلك، حققت العقود الآجلة لتداول العملة الهندية الروبية مقابل الدولار الأمريكي ارتفاعا ملحوظا بلغ ٤٤٨٢ عقدا في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٠ قيمتها ١٩٨,٩ مليون دولار أمريكي.

وبلغ حجم الزيادة في العقود الآجلة في سبتمبر من العام الحالي ٣٠٤٪، مقارنة بعدد العقود المتداولة في سبتمبر من العام الماضي، حيث وصل حجم العقود المتداولة الآجلة للعملات مؤخرا ١١٢,٨٣٩ عقدا. وزادت عقود العملة الهندية الروبية في خلال أربعة أشهر إلى ٦٩,٩١٧ عقدا متداولا، حيث بلغت نسبة الزيادة ٦١٪ والتي وصلت قيمتها الاجمالية إلى ٣ مليار دولار حتى سبتمبر من العام الجاري، أما بالنسبة لعقود تداول اليورو مقابل الدولار، والجنية ا لا ستر ليني مقابل الدولار الأمريكي، والين مقابل الدولار الأمريكي، فقد بلغ حجم العقود على النحو التالي (٢١,١٢٣)، (١٠,٧٨٦)، (٢,٨٢٠) عقدا على التوالي. بينما شهد شهر سبتمبر متوسط حجم يومي بلغ ٧,٤٦٤ عقدا. وتجاوز الحجم الاجمالي للعقود في عام ٢٠١٠ مليون عقد، وذلك في تاريخ ١٣ يوليو ٢٠١٠. ففي هذا التاريخ بلغ حجم العقود المتداولة ببورصة دبى للذهب والسلع ١,٠٠٦,٤٨٥ عقدا تبلغ قيمتها الكلية ٥٨ مليار دولار أمريكي، تمثل زيادة قدرها ٤٨٪ عن العقود التي تم تداولها خلال نفس الفترة من العام الماضي والتي بلغت ٦٧٨,٧١٦ عقد فقط في (٢٠٠٩).

وتم في ١٥ يونيو ٢٠١٠ إدراج العقود الآجلة لكل من العملات التالية: الدولار الأسترالي مقابل الدولار الأمريكي، الدولار الكندي مقابل الدولار الأمريكي بالإضافة إلى الفرنك السويسري مقابل الدولار الأمريكي وذلك للتداول في البورصة.

إحصائيات التداولات - الحجم والقيمة ٢٠١٠

الشهر	الحجم	القيمة (بمليون دولار أمريكي)	عدد التداولات
أبريل	١٠٧٦٤١	٦١٢٠,٠٣	٣٦٦٢٩
مايو	١٣٩٥٦٥	٧٦٤٣,٨٧	٤٣١٣٧
يونيو	١٩٢١٣٨	٨٥١٣,١٤	٤٤٦٣٤
يوليو	١٥٦٢٤٢	٨٢٨٠,١١	٤٩٠٤١
سبتمبر	١١١٣٤٨	٥٧٠٩,٦١	٥٥٦٨٠
أكتوبر	١٥٦٧٤٠	٧٨٤٩,٥٨	٨٥٠١٦
المجموع	٨٦٣٦٧٤	٤٤١١٦,٣٤	٣١٤١٣٧

تم تعديل الهوامش الابتدائية لعقود العملات والسلع المدرجة بالبورصة مرات عديدة خلال تلك الفترة، وآخر هذه التعديلات هو ما تم إعلانه اعتبارا من ٥ أكتوبر ٢٠١٠، حيث أصبحت الهوامش الابتدائية لعقود السلع على النحو التالي:

الهامش الابتدائي لكل عقد*	نوع العقد
٩٠٠	العقود الآجلة للذهب
٨٠٠	العقود الآجلة للفضة
٦٠٠	العقود الآجلة للحديد
٤٠٠٠	العقود الآجلة لنفط ويست تكساس الخام
٤٠٠٠	العقود الآجلة لنفط برنت الخام
١٥٠٠	العقود الآجلة لنفط الفجيرة
٥٠٠	العقود الآجلة للروبية الهندية مقابل الدولار الأمريكي محددة تاريخ التسليم الآجل
١٤٠٠	العقود الآجلة لليورو مقابل الدولار محددة تاريخ التسليم الآجل
١٢٠٠	العقود الآجلة للجنية الاسترليني مقابل الدولار
١٣٠٠	العقود الآجلة للين الياباني مقابل الدولار محددة تاريخ التسليم الآجل
١١٠٠	العقود الآجلة للدولار الأسترالي مقابل الدولار الأمريكي محددة تاريخ التسليم الآجل
١٠٠٠	العقود الآجلة للدولار الكندي مقابل الدولار الأمريكي محددة تاريخ التسليم الآجل
١٠٠٠	العقود الآجلة للفرنك السويسري مقابل الدولار الأمريكي محددة تاريخ التسليم الآجل

هيئة الأوراق المالية والسلع
Securities & Commodities Authority
أوراق مالية

تصدر عن هيئة الأوراق المالية والسلع

أبوظبي، ص.ب: ٣٣٧٣٣
الإمارات العربية المتحدة
هاتف: ٨٨٨ ٧ ٦٢٧ ٠٢
فاكس: ٦٠٠ ٤ ٦٢٧ ٠٢
البريد الالكتروني: awraq—maliyah@sca.ae

عزيزي المسؤول عن الافصاح بالشركات

الإفصاح الفوري عن البيانات المالية الدورية والقرارات الجوهرية.. يوفر الشفافية للأسواق المالية التي تعد مسألة الثقة بها وبمصداقيتها على درجة عالية من الحساسية والدقة.

مع تحيات
هيئة الأوراق المالية والسلع